الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commersiales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

# الموضـــــــوع

# دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

**مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: مالية واقتصاد دولي**

**إعداد الطالب:**
**سعدوني سفيان**

**إشراف الأستاذ:**
**بن عبيد فريد**

**السنة الجامعية: 2016-2017**

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم

و رسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

# إهـداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجـاز هذا العمل المتواضع، والذي أهديـه:

إلى الرجل الذي سال عرقـه وضحى من أجلي أن انعم بالحياة أبي العزيـز

إلى التي أحسنت تربيتي، إلى التي لا تحلو الحياة بدونها، إلى أمي الغـالية،

إلى أغلى من أهداني ربي في دنياي أخواتي

إلى كل أفراد العـائلة من قريب أو بعيـد، وعائلاتهم كل بإسـمه،

إلى جميـع الأصدقـاء

إلى كل من جمعتني به كلمة طيبة....

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضـع...

# شكر وعرفان

أشكر الله تعالى على إتمام هذا العمل

أشكر أستاذي الفاضل المشرف بن عبيد فريد على توجيهاته ونصائحه القيمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم

قراءة عملي هذا ومناقشته

إلى كل من ساعدني أو نصحني أو وجهني برأي

أتقدم إلى كل هؤلاء بخالص شكري

**ملخص:**

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في هيكل التمويل الدولي نتيجة الظروف التي شهدتها الساحة الدولية و الاتجاه السائد لتشكيل التكتلات الاقتصادية، فقد تزايدت أهميته بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على السواء، و أصبحت تتسابق في تقديم حوافز و المزايا و التسهيلات لجذبه، لذلك يمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، باستخدام الطريقة التحليلية و التقييمية، و الاستفادة منها في اقتراح مجموعة من السياسات و الإجراءات التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر، و قد توصلت الدراسة الى أن المناخ الاستثماري السائد في الجزائر على الرغم من الجهود المبذولة لتحسينه، الا أنه لا زال غير مؤهل لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى اشراك القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية المنشودة نتيجة جملة من العراقيل.

**الكلمات المفتاحية:**

الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار

**Résumé** :

L'investissement étranger direct a acquis une grande importance dans la structure des financements internationaux a la suite de mutations survenues sur la scène internationale et la tendance actuelle a la formation de blocs économiques, ce qui fait que son rôle soit aussi fondamental tant tant pour les pays développés que pour les pays en développement. Cet état de faits a déclenché une course aux incitations et autres avantages pour attirer les capitaux internationaux.

L'objectif principal de cette étude est d'identifier les principaux déterminants de l'investissement direct étranger en Algérie en utilisant l'étude analytique et de proposer une sérier de politiques et de procédures aidant à attirer davantage d'Investments dirécts étrangers.

L'étude a conclu que la climat d'investissement prévalent en Algérie, malgré les efforts déployés pour l'assainir, n'est pas toujours

propice pour attirer les investissement étranger, et même le partenariat avec le secteur privé local dans la réalisation du développement souhaité reste tubulaires d'un certain nombre de contraintes.

**Mots clés** :

L'investissement étranger direct, déterminants de l'investissement étranger direct, climat d'investissement.

# فـــــهـــرس

# المـــحـــتـويـــات

# فهـرس المحــتويـات


| الموضــوع | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | ii |
| شكر وعرفان | iii |
| ملخص الدراسة | iv |
| فهرس المحتويات | iv |
| قائمة الجداول | ix |
| قائمة الأشكال | x |
| مقدمة عامة | ( أ – د ) |
| الفصل الأول: الإطار الفكري والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر | 1 |
| تمهيد | **2** |
| المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر | **3** |
| المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أنواعه | **3** |
| الفرع الأول. مفهوم الاستثمار | **3** |
| الفرع الثاني. أنواع الاستثمار | 4 |
| المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه | 10 |
| الفرع الأول. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 10 |
| الفرع الثاني. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر | 12 |
| المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| الفرع الأول. النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| الفرع الثاني. النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر | 16 |
| المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، مزاياه و عيوبه | 25 |
| المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر | 25 |
| الفرع الأول. دوافع المستثمر الأجنبي | 25 |
| الفرع الثاني. دوافع البلد المضيف | 26 |
| المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر | 27 |
| المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر | 28 |
| الفرع الأول. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر | 29 |
| الفرع الثاني. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر | 32 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الأول | 34 |
| الفصل الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر | 35 |
| تمهيد | 36 |
| المبحث الأول: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر | 37 |
| المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي | 37 |
| المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم | 41 |
| المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة | 42 |
| المبحث الثاني: المناخ الاستثماري و تحديات تحسينه | 52 |
| المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه | 52 |
| الفرع الأول. تعريف المناخ الاستثماري | 53 |
| الفرع الثاني. العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري | 53 |
| المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري وتحديات تحسين مناخ الاستثمار | 55 |
| الفرع الأول. مقومات المناخ الاستثماري | 55 |
| الفرع الثاني. التحديات التي تواجه الدول في مجال تحسين المناخ الاستثماري | 57 |
| المطلب الثالث: سياسة تحسين مناخ الاستثمار المستخلصة من التجارب الدولية | 58 |
| خلاصة الفصل الثاني | 63 |
| الفصل الثالث: دراسة تحليلية و تقييمية لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر | 64 |
| تمهيد | 65 |
| المبحث الأول: عنوان التطورات التشريعية والمؤسساتية لنظام الاستثمار في الجزائر | 66 |
| المطلب الأول: التطور القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 66 |
| المطلب الثاني: التطور المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 71 |
| المطلب الثالث: التطور الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 73 |
| المبحث الثاني: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر | 83 |
| المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 84 |
| المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 85 |
| الفرع الأول. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 86 |
| الفرع الثاني. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 86 |
| المطلب الثالث: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 88 |
| المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسات المقترحة لجذبه | 90 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر | 90 |
| المطلب الثاني: السياسات و الإجراءات المقترحة لجذب الاستثمار في الجائر | 95 |
| خلاصة الفصل الثالث | 97 |
| خاتمة عامة | 98 |
| قائمة المراجع | 104 |

# قـــائـمـة الجـــداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | حويصلة نتائج الميزان التجاري فترة 2005-2015 | 75 |
| 02-01 | تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 77 |
| 03-01 | تطور معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 78 |
| 04-01 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015 | 80 |
| 05-01 | تطور معدل الضريبة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016 | 81 |
| 06-01 | تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 82 |
| 07-01 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 84 |
| 08-01 | التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 | 86 |
| 09-01 | توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال ال الفترة 2002-2015 | 87 |
| 01-02 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي القيمة المضافة 2010-2014 | 91 |
| 02-02 | تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي 2010-2014 | 91 |

# قـــائـمـة الأشـــكـال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | دورة حياة المنتج الدولي | 18 |
| 01-02 | محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 51 |
| 01-03 | تطور معدل التضخم خلال الفترة2000-2015 | 78 |
| 02-03 | تطور معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 79 |
| 03-03 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015 | 81 |
| 04-03 | تطور معدل الضريبة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016 | 82 |
| 05-03 | تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 83 |
| 06-03 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 | 85 |
| 07-03 | ترتيب معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب أهميتها | 94 |

# المقدمة العامة

## مقـــــــــدمـــــــــــة

لقد أصبحت الإستثمارات الأجنبية محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دول، وقد لا يختلف إثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية، إن فكرة إستقطاب الاستثمارات الأجنبية لم تبقى منحصرة في إطار الإهتمام الإقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الجهوية وكذا الدولية ، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبية للاستثمار الأجنبي في مناطقها.

ويعتبر جذب الإستثمار الأجنبي من أهم إهتمامات الدول بالنظر إلى الدور التي تلعبه في التنمية الإقتصادية وكذا تحقيق الرفاهية الإجتماعية برفع الإنتاج وإيرادات الدولة من القطاع الجبائي وكذا إمتصاصها للبطالة إلى جانب الأدوار الأخرى العديدة وهذا في حالة تمكن الدولة من توجيه هذه الإستثمارات إلى القطاعات الحيوية حسب متطلبات السوق المحلية، وهذا ما يفسر التعديلات التى تقوم بها الدول بإستمرار فى الأنظمة المختلفة وجعلها أكثر مرونة لتشجيع هذه الاستثمارات إلا أنه على الرغم من النمو المتزايد فى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلا أن ذلك لا يعنى سهولة جذبه .

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية لسنة 1986 ، وبلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري ، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة ابتداء من التسعينيات وهذا بتطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي والمنظومة القانونية، و البرامج التنموية الطموحة التي من شانها أن ترقى بها الى مصاف الدول الراقية، وهذاما تؤكده قوانين المالية الصادرة في السنوات الأخيرة التي تبرز دور الدولة على مواصلة مجهوداتها في تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بدا لنا من المهم التعرف على على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و القيام بدراسة تحليلية لها و يعطينا تقييم موضوعي للقوى التي تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، و من ناحية

أخرى فان التعرف على هذه العوامل سوف يمد لنا نظرة أو خريطة مبدئية للسياسات التي يمكن اتباعها لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتالي من خلال هذه الورقة سنحاول التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له، وكذا عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير نحاول إلقاء الضوء على مناخ وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والقيام بدراسة تقييمية و تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**أولا: إشكالية الدراسة**

يرى الكثيرون من الاقتصاديون أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يطرح معادلة صعبة و هي أن رأس المال جبان بطبعه و يحتاج للأمان، و المستثمر قلق و خائف و يحتاج الى طمأنته، و الدول المضيفة و منها الجزائر حذرة اتجاه رأس المال الأجنبي بوصفه أداة من أدوات بسط النفوذ، و ذلك على أساس أن رأس المال عامل متحرك و يبحث دائما عن المناخ الأكثر جذبا و ملائمة، و لحل هذه المعادلة الصعبة فان الأمر يتطلب من الدول النامية و الجزائر خصوصا البحث عن القوى أو العوامل التي تؤثر على حركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فاذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده الى عدم الاستقرار السياسي و الانفلات الأمني الذي عاشته الجزائر آنذاك ، فان هذا الوضع بقي مستمرا خصوصا مع ما تبذله الجزائر من جهود نحو تحسين مناخ الاستثمار و تطوير بيئة أداء الأعمال ، و القيام بالإصلاحات الاقتصادية المدعومة ببرامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية، حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، من خلال إقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي مع انتهاج سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، خاصة و هي على مشارف انهاء المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، مما يعزز تواجد الرأس المال الأجنبي في صورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ان قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية تعتمد على مدى توفر مقومات تمركز الشركات متعددة الجنسيات فيها، و تعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي

المباشر التي تختلف من دولة لأخرى ، و ذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية ولاقتصادية والسياسية و الاجتماعية ، حيث عكفت العديد من الدراسات التطبيقية الأجنبية على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، و التي كشفت عن الكثير من العوامل الاقتصادية و غير اقتصادية ذات التأثير على تدفقات الاستثمارات الى البلدان المضيفة، و في هذا السياق تم اختيار الجزائر كحالة تطبيقية لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة، و من خلال ما سبق فان الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي :

"**ما هي المحددات الرئيسية المؤثرة فى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

و يتفرع عن هذا التساؤل السؤال الجوهري مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي مقومات المناخ الاستثمار في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي العقبات التي تقف أمام المستثمر الأجنبي؟
- هل يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟

**ثانيا فرضيات الدراسة**

- المناخ الاستثماري بالجزائر متنوع وخصب وجذاب لكل المتعاملين الاقتصاديين.
- البرامج الاستثمارية العمومية المتتالية سمحت بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر معوقات وعقبات كثيرة تؤثر عليها وتحد منها.
- يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ببرامج التكييف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية، الدولية عامل مساعد لخلق مناخ أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثا : أهمية الدراسة**

تتبع أهمية الدراسة من أهمية و حيوية الموضوع الذي تتناوله ، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري محليا، من ناحية تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، و تطور قوانين الاستثمار ، و انخفاض المديونية الخارجية ، و من ناحية أخرى تلك التغيرات الإقليمية و الدولية التي يتمثل أهمها في اتساع نطاق العولمة و الاتجاه المتزايد نحو الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و الأزمة المالية و الاقتصادية التي يعيشها العلم، لهذا كله يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لما له من أهمية بالغة في نقل التكنولوجيا ، و الخبرات الإدارية، و خلق فرص العمل، كما تبرز أهمية الموضوع من خلال ما تواجهه الجزائر من صعوبة في تحقيق معدلات نمو عالية من خلال الاعتماد على الموارد المحلية فقط، و بالتالي فان هناك حاجة ماسة الى مصادر التمويل الخارجي للأنشطة الاقتصادية المختلفة و المتمثلة في الاستثمار الأجنبي .

**رابعا: أسباب اختيار الموضوع**

ان بحثنا هذا يتناول موضوعا غاية في الأهمية وان كان البعض سيقول أنه كتب فيه و عنه الكثير، و لكن نرى خلاف ذلك حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن يعتبر من الوسائل المرغوبة في تمويل عملية التمويل، خاصة و أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال قطاع تقليدي أضعف من أن تسد له مهمة انجاز مشاريع الكبرى، و من جهة أخرى فان تفعيل الشراكة بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات يسمح بتعظيم الاستفادة منها من خلال نقل المهارات و المعارف و التكنولوجيا.

كما يتبع اختيارنا للموضوع انطلاقا من رغبة الجزائر في تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية للربع النفطي والغازي، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد وسائل تنفيذ برامج التنمية من منطلق أن التوزيع القطاعي له يلعب دورا فعلا في تغير بنيان الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تعرضت لاختلالات اقتصادية نتيجة تعرضها لهزات انخفاض أسعار النفط خلال سنوات (1686) و (1998).

**خامسا: أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة الى وضع مجموعة من السياسات التي تساعد على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، على ضوء دراسة الملامح الأساسية لمناخ الاستثمار، و النظام القانوني و المؤسسي السائد، و مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- تقييم مدى نجاعة سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) وانعكاسات على تطور التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسعى من خلال هذه الدراسة التوصل الى اطار شامل و ملائم من الاجراءات و السياسات لتنشيط دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، و ينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية مثل التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و كذلك التعرف على أهم المشكلات التي تقف كعقبة في وجه المستثمرين الأجانب.

**سادسا: الدراسات السابقة**

- **دراسة كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.**

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دراسة أساليب جذبها و توطينها في الجزائر، معرفة ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات التنافسية الدولية، دراسة نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج الوصفي و التحليلي لتشخيص و تحليل و تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، و توصلت هذه الدراسة عدة نتائج نذكر منها أن هذا النوع من الاستثمارات يلعب دورا إيجابا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ، و أن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد و ما يميز هذه الدراسة أنا ربطت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني .

- **دراسة زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة،2008.**

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل ومقارنة تجارب الدول، في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الوضع العام والسياسي والأمني للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار وتنظيماته الإدارية، فعالية وكفاءة في نظامها القانوني، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، منشآت قاعدية، وعناصر الإنتاج، خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية" المناخ الاستثماري"، وتتميز هذه الدراسة في كونها اهتمت بقرار الاستثمار.

- **ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس،المغرب) دراسة مقارنة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد دولي،جامعة باتنة،الجزائر،2007–2008.**

تناول فيها تحليل دور مختلف الحوافز الممنوحة ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو منطقة المغرب العربي،وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام، وتوصل إلى أن بلدان المغرب العربي تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية،التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية تتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان،ولتثمين هذه الإمكانات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول تطبيق السياسات المناسبة.

**سابعا: الحدود الزمانية و المكانية للدراسة**

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى، حسب النظم الاقتصادية و السياسية و المالية والنقدية، و الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لحث و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، حيث ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أم فيما يخص الاطار الزمني للدراسة فتمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة(2000-2015) حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع في أسعار البترول و التحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية الكلية مقارنة بفترة التسعينيات و كذا التطورات التشريعية الجديدة لتطوير الاستثمار، أما فيما يخص الحصول على البيانات فتعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الجزائرية والدولية، للحصول على السلسلة الزمنية للمعلومات التي ستغطي الفترة(2001-2015)، و من أهمها: البنك المركزي الجزائري، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البنك الدولي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الديوان الوطني للإحصاءات

**ثامنا: منهجية الدراسة**

من أجل الإجابة على إشكالية البحث اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في عرض الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي تناولت ظاهرة تحديد عوامل تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، قصد التعرف على مكانة الجزائر الفعلية في مجال تشجيع الاستثمار، بينما تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال اسقاط المحددات المدروسة في الجزائر على الدراسات النظرية وكيفية تأثيرها بالإيجاب أو السلب مستخدمين الطريقة التحليلية.

**تاسعا: تقسيمات الدراسة**

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي :

- **الفصل الأول:** الاطار النظري و الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الفصل الثاني:** الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر
- **الفصل الثالث:** دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

# الفصل الأول

# الإطار النظري والفكري للاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، و يكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و من أجل ذلك، و بما أن دراستنا تخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتخصيص:

- **المبحث الأول:** ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثاني:** دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، مزاياه و عيوبه

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، كذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية ارتأينا التطرق أولا تعريف الاستثمار بصفة عامة وذكر تصنيفاته الى ان نصل الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظريات المفسرة له.

**المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه:**

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي

**الفرع الأول: مفهوم الاستثمار:**

لقد اختلف الباحثون حول معنى الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلقوا منها في تحليلهم للظواهر المتعلقة به فمن الناحية اللغوية، تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه وانتفاع به.

أما من الناحية الاقتصادية، فيعرف الاستثمار بأنه " استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح سواء كان الاستثمار في أصول حقيقية أو مالية " ويعني كذلك " شراء السلع الرأس المالية التي تستعمل مباشرة في عملية إنتاجية " .

كما يعرف بأنه " الإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية " كالآلات والمباني والمصانع وغيرها[1].

ويعرفه البعض بأنه "الامتلاك الفعلي للسلع الرأسمالية التي هي من صنع الإنسان واستعمالها في إنتاج سلع الاستهلاكية أو الرأسمالية "ويعرف أيضا بأنه "استهلاك مؤجل".

[1] إيمان مودع " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991. 2007) " رسالة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن 2010 ص 11.

كما يمكن تعريفه على أنه " مجموعة من التضحيات التي من شأنها الزيادة في الدخل، وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس مال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد الفوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر

من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة[1].

ومن هذا يتحدد لنا أن الاستثمار هو التضحية بأموال حالية من أجل الحصول على أموال مستقبلية.

**الفرع الثاني: أنواع الاستثمار**

بالنظر إلى تصنيفات الاستثمار نجد أن له تصنيفات مختلفة في الأدبيات الاقتصادية، وحسب معايير عديدة.

**1. تصنيف الاستثمارات وفقا لأجالها:**

**أ. استثمارات قصيرة الأجل:**

تكون مدة التوظيف في هذا النوع الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة، كأن يقوم أحد المستمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية، إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد، وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها، وتتميز أيضا بسهولة تحولها إلى نقدية وسرعته.

**ب. استثمارات متوسطة الأجل:**

تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى 5 سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو لاستئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

**ت. استثمارات طويلة الأجل:**

تتجاوز مدة التوظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر، ومثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات وإيداع الأموال لدى

[1] صيام أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 1997، ص 17.

البنوك، والاكتساب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم، ويكون الغرض الأساسي من هذا الاستثمار تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

2. **تصنيف الاستثمارات وفقا للعائد الناجم من هذه الاستثمارات:**

أ. **استثمارات ذات عائد ثابت:** كأن يقوم المستثمر هنا بالاكتساب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات والأسهم الممتازة وإيداع الأموال لدى البنوك[1].

**ب. استثمارات ذات عائد متقلب:**

وهنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى أو من مشروع الآخر، كأن يقوم المستثمر بالاكتساب في أسهم عادية، أو يقوم بالمتاجرة ببعض السلع والخدمات.

**3. تصنيف الاستثمارات وفقا لقطاعات الاستثمار:**

**أ. الاستثمار في قطاع الأعمال العام:**

يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين كالبنوك وشركات التأمين.

**ب. الاستثمارات في قطاع الأعمال المنظم:**

يشمل على الشركات المساهمة والتوصية سواء كانت تابعة للدولة أم للقطاع الخاص.

**ت. الاستثمار في قطاع الأعمال غير المنظم:**

يشتمل هذا القطاع على شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة.

**ث. الاستثمار في قطاع الخدمات العامة:**

أي قطاع الدولة وما تقدمه من خدمات، ويشمل هذا القطاع على الخزانة والإدارة الحكومية والبلديات.

**ج. الاستثمار في قطاع الأفراد:**

أي الأفراد والمنشآت الفردية والهيئات المحلية.

**ح. الاستثمار في قطاع العالم الخارجي:**

يشتمل هذا القطاع على منشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات الخارجية.

[1] مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، " أسس الاستثمار " الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص18.

**خ. الاستثمار في قطاع الوسطاء الماليين:**

يشتمل على مؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وشركات التأمين[1].

**د. الاستثمار في قطاع البنوك:**

أي الإيداع لدى البنوك أو الاكتساب في السندات والأسهم التي تصدرها.

**4. تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي المستثمرين:**

**أ. استثمارات المنشآت التجارية:**

الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية علة المتاجر بالسلع والخدمات وهذا النوع من الاستثمارات واسع الاستثمار في المجتمعات كافة وهو يهمل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

**ب. الاستثمارات المنشآت الزراعية:**

الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا الاعتماد على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

**ت. استثمارات المنشآت الصناعية:**

المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو الاستعمال، وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

**ث. استثمارات المنشآت الخدمية:**

تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة بالمجهول مثل الماء والكهرباء والاتصالات والنقل، وهذه المنشآت ذات خضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمرار بينها.

**ج. استثمارات المهن الحرة:**

كالحلاقين، النجارين، الحدادين، ...الخ.

[1] المرجع السابق، ص 19.

**ح. الاستثمارات العقارية:**

نقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها وبيعها[1].

**5. تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:**

**أ. استثمارات حقيقية أو عينية:**

تشمل على الاتفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس، وأهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي:

العقارات، السلع، المشروعات الاقتصادية.

**ب. استثمارات غير حقيقية أو مالية:**

تؤدي إلى خلق القيم، وإنما إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية وهي تشمل على تداول الأحداث المالية مثل الأسهم والسندات، وهي تمثل أيضا حقوقا تنشأ عن معاملات مالية بين الناس، وتتميز بما يلي:

- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية؛
- انخفاض تكليف المتاجرة بالأوراق المالية؛
- وجود وسطاء ماليين متخصصين؛
- الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

**6. تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها:**

**أ. استثمارات صغيرة:**

تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها، وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأس المال ونتائج أعمالها.

**ب. استثمارات كبيرة:**

تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة، وتقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها ورأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

[1] المرجع السابق، ص20.

7. **تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها.**

أ. **استثمار شخصي أو فردي:** يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع، أو يقوم بالاكتتاب بالأوراق المالية، وهو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة[1].

ب. **استثمار مؤسسي:**

وهو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة وهذا النوع هو الأكثر رواجا وانتشارا، بل وتطورا، وكذلك ذو إثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

8. **تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية:**

أ. **استثمار عام:**

تقوم به عادة الحكومة، كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي، وتتسم الفوائد بهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية، وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن، أو تقديم خدمات ما بالاستثمارات الأخرى.

ب. **استثمار خاص:**

يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة، باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثماري في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات، ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المدرة الإدارية للقائمين عليه.

ت. **الاستثمار المشترك:**

ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية، وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الاستراتيجية مع المستثمر الخاص.

[1] المرجع السابق، ص22.

**9. تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية:**

**أ. استثمار محلي أو استثمار وطني:**

تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية، سواء أكانوا أفراد أم مؤسسات ولهذه الاستثمارات أولوية على الاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات حيث تحصل في بعض الأحيان على الامتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.

**ب. استثمار أجنبي:**

تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى تزايد دورة هذا النوع من الاستثمارات واستشار، الواسع في العديد من البلدان لاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي.

ومن الجدير ذكره أن الأنواع السابقة من الاستثمارات ليست منفصلة عن بعضها البعض بل متداخلة الدرجة يصعب فصلها في الكثير من الأحيان، فقد يكون الاستثمار زراعيا وخاصا وأجنبيا وكبيرا في آن واحد.

وتفرق الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية.

**أ. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

يقصد به المتاجر بالأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون اكتساب بالحق في الإدارة المشروع والرقابة عليه في أي بلد أجنبي.

**ب. الاستثمار الأجنبي المباشر:**

وهو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للمزايا التي تترتب عليه، وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي، والنمو الأقوى من تأثير القروض

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

والاستثمار بالمحفظة عليه ونظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا فسوف تتعرض بالتحليل في المطالب الموالية إلى المفاهيم الأساسية له، خصائصه، مكوناته، أشكاله، ومحدداته.

**المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته**

هناك معان متعددة لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر فهو مصطلح مركب تجتمع فيه عناصر اقتصادية وعناصر قانونية، لذلك فمن أجل بيان مفهوم هذا المصطلح لابد من أن نوضح أولا التعريف الاقتصادي له ثم التعريف القانوني.

**الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

1. **التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر:**

هناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات الدولية وكذا الكتاب الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر نوردها فيما يلي:

أ. **تعريف صندوق النقد الدولي:**

الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]".

ب. **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):**

فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول: يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

و نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر).

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)، ص 251.

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[1].

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري والتي تقدر ب 10% على الأقل.

**ت. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):**

اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على أنه ذلك الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستدامة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال[2].

يعني الاستثمار الأجنبي المباشر حصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع مقيم في اقتصاد آخر، وتعني هذه الحصة الثابتة علاقة طويلة الاجل بين المستثمر

[1] O.C.D.E, définitions des référence détallé des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.
[2] UNCTAD, foreign direct investment and de5vlopment, ite/πt/10, vol L,new york,1999,p:7.

والمشروع بحيث تعطي للمستثمر الحق في المشاركة في إدارة المشروع ويسمى هذا المستثمر (المستثمر المباشر) ويسمى المشروع (الاستثمار الأجنبي المباشر)[1].

**2. التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر**

الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به قيام المستثمر غير الوطني سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا، بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري أو عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي ينطوي على انتقال رؤوس الأموال من الدولة الام الى دولة أخرى ولفترة طويلة الاجل بهدف تحقيق الأرباح، ويمكن أن يتخذ عدة صور كمشروعات مشتركة جديدة أو انشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب أو المشاركة في مشروعات محلية قائمة بحيث تتراوح نسبة الملكية بين 10%و100%.

**الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحويل الخارجي يشترك مع مصادر التحويل الأخرى في مل الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن له خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية، كما لهه أهداف خاصة به ، مما يجعله يتفوق عليها وبشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وبالتالي فإن خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق المؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط أو علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية

[1] عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص:24.

[2] محمود دريد السمرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006، ص:63.

تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[1].

- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجدد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة تواجده، حيث يعد وسيلة لخلق مناصب الشغل وتوسيع نطاق السوق المحلية، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه الاستثمار في صناعات التصدير خاصة تلك التي يتمتع فيها البلد المصنف بميزة نسبة مقارنة ببلد منشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي تحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعانات واليد العاملة الرخيصة، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم[2].
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح مشروعات التي تستخدم فيها.

[1] أميرة حسب الله محمد " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية " الدار الجامعية، مصر ،2005، ص21.

[2] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 18.

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

**الفرع الأول. النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية، رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

1. **النظرية الكلاسيكية:** ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة أو لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات، وليست الدول المضيفة حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالاتي[1]:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية؛
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال:
- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية؛
- خلق التبعية الاقتصادية؛
- خلق التبعية السياسية؛

[1] عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، مرجع سابق، ص32.

- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات بالصناعات الاستراتيجية، بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات[1].

**2. نظرية رأس المال:**

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في استغلال هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمارات إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية ، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال ، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع ، ويمكن تقسيمهم إلى قسمين :

- **الفئة الأولى:** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادر من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، وهذه الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.
- **الفئة الثانية:** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانزيم التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن القرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكده (BONNIN) في قوله " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح.

**3. نظرية أخطار التبادل:**

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ، ومن بينهم ( R.Z– ALIBER) الذي يرى أن هذا المحرك بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق

[1] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، الجامعية الجديدة، مصر، ص 419

نقدية مختلفة في العالم ، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانيتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة ، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ، ذات العملة الضعيفة ، مما تجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج [1].

**الفرع الثاني. النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر**

حسب تفسير هذه النظريات للاستثمار الأجنبي المباشر، يستوجب على الشركات المستثمرة في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية: تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم الكبير، نفقات البحث والتطوير، نفقات الإشهار [2].

**1. أولا. نظرية عدم كمال السوق**

هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي" ستيفن هايمر Stephan Haymer" سنة 1960، تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، مع عدم قدرة شركاتها على منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة نظرا للمكانة والقوة التي تتميز بها هذه الأخيرة من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا المتطورة والمعارف والمهارات الإدارية والتنظيمية. هذه المزايا تعتبر محفزات أساسية للشركات المستثمرة تدفعها لاتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الدول المضيفة، فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية[3].

ويرى في هذا الشأن" هود وينج"، أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات المستثمرة على التأثير أو التحكم في السوق نظرا لتجانس

[1] حسين سلمان، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير(غير منشورة) في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ،2004ص17.

[2] عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص 79.

[3] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2008، ص 108.

عناصر الإنتاج والدخول الحر لأي مستثمر مما يقلل من احتمال إيجاد فرص لتحقيق مزايا تنافسية في مثل هذا النوع من الأسواق، فتعرض عن الاستثمار فيها[1].

ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:[2]

- حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية بالمقارنة بشركات بدول المضيفة؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... متميزة لدى الشركات الأجنبية عن مثيلتها بالدولة المضيفة؛
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير؛
- حالة امتلاك الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة لدى شركات الدولة المضيفة؛
- حالة تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة عملية التصديرلهذه الدول وبذلك تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لغزو مثل هذه الأسواق؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية والمالية التي تمنحها لها الدولة المضيفة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات فقد رأى" روبوك "و"سيموندس "أن:[3]

- افتراض إدراك ووعي الشركة المستثمرة لجميع فرص وقيود الاستثمار لجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلم؛
- اعتمادها في التفسير على الشركات المستثمرة (الشركات متعدّدة الجنسيات بشكل خاص) وبالتالي وجهت كل اهتماماتها التحليلية والتفسيرية بالارتكاز على مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى؛
- فسّرت قيام الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومن تم لم تتمكّن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير؛

[1] عبد الله خبابة، **مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، ص 5.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 394.

[3] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، 2011، ص 13.

- إهمالها للاستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية، وتدويل الاستثمار المباشر إلى مناطق أخرى.

**2. ثانيا. نظرية دورة حياة المنتج**

نظرية دورة حياة المنتج وضحها "ريموند فيرنون Raymond Vernon" من جامعة هارفارد الأمريكية عام1966 ، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل منتج من المنتجات يمر بمراحل حياة ( الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) بدءا بوصولها السوق التجاري وحتى زوالها منه. وتعتمد هذه النظرية على تفسير العلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرةفي الدول النامية بشكل خاص من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب نقل الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويمكننا استعراض المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتج وعلى النحو التالي:

**شكل رقم (01-01): دورة حياة المنتج الدولي**

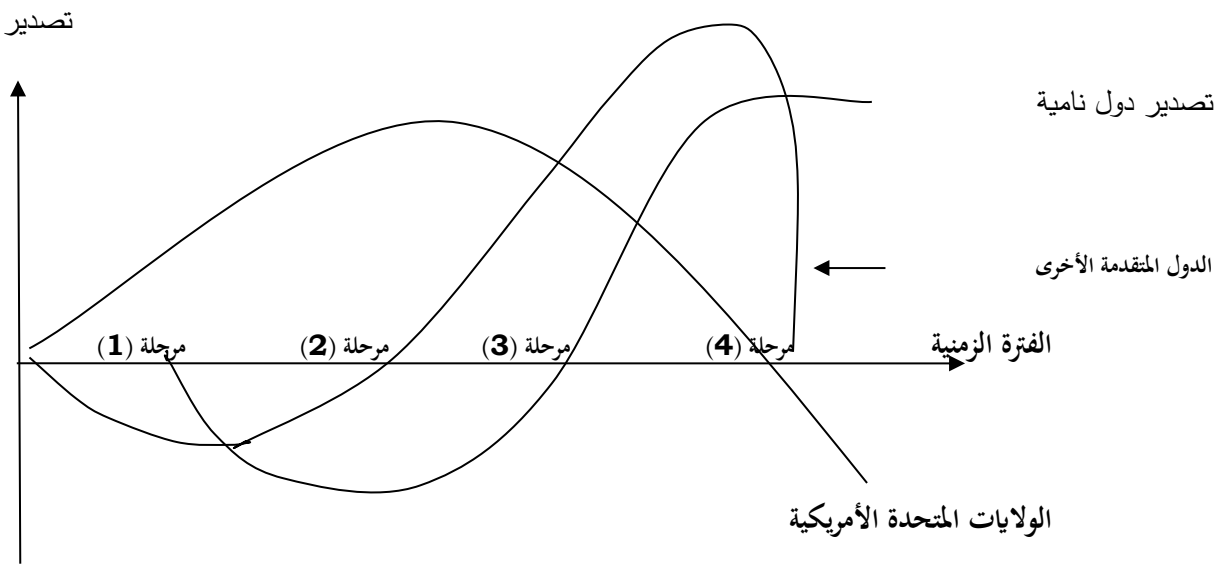


**المصدر**: عبد السلام ابو قحف "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره ص 401.

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، (غير منشورة)، 2008، ص 14.

أ. **مرحلة الظهور:**

إن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيعها للخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة، نظرا لارتفاع التكاليف الناجمة عن عمليات البحث والتطوير إلى جانب ذلك القيام بعمليات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج إلى السوق، إلا أن عرض هذه السلعة يضل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها[1]، وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي.

ب. **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراءه في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة، فتقوم بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق الاستهلاكية ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وعليه يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي الدولي، وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة ونوعية السلعة[2].

ت. **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتوج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 165.

[2] ايمان مودع، **مرجع سابق**ص 23.

السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها .كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات[1].

ث. **مرحلة الانحدار والتدهور**: وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل ما يلي:[2]

- الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسبّبت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدّى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها؛
- توجّه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...، مما يمكّن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية (المخترعة الأولى)؛
- تبعا لذلك وبعد تمكّن الدولة المخترعة من تجسيد إمّا التوطّن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أنّ الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا؛
- ومن ثم تتمكّن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

يكمن القول أن نظرية دورة حياة المنتوج ساهمت بشكل كبير في توسيع الإدراك حول أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر[3]، ورغم ذلك هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نوجز أهمها فيما يلي:

- اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتوج الجديد فقط، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا[4].

---

[1] عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، (غير منشورة)، 2007، ص 36.

[2] فارس فضيل، أهمية **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 75.

[3] عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص 36.

[4] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 83.

- عدم تمكنها من تحديد مسألة الاختيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الاستثمار المباشر.
- رغم اهتمام" فرنون "بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا[1].
- اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

### 3. نظرية الحماية

ويقصد بها حماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر، فالشركات المستثمرة تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل بحوث التطوير والابتكارات أو أي عمليات أخرى جديدة، وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الاحتكار عنها وتبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق، وفي هذا الشأن يرى هود وينج بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة .

[1] عمار زودة، مرجع سابق، ص 115.

لذلك فضوابط الحماية وبراءات الاختراع تضمنها مواثيق دولية متفق عليها، بالتالي لا يوجد أي مبرر لقيام الشركات المستثمرة بحماية براءات الاختراع، ولكن ما تركز عليه النظرية هو دافع الحماية لتلك الشركات بأن تكون قراراتها داخلية وتعطي اهتماما أقل للإجراءات والضوابط الخاصة بالدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، والممارسات الفعلية للشركات المستثمرة[1].

### 4. نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته. وهذا ما أكده جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع حيث أوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة[2]، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ومن بين هذه العوامل:[3]

- العوامل التسويقية: منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم الأسواق، درجة التقدم التكنولوجي؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور؛
- الإجراءات الحبائية: التعريفة الجمركية، القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمارالأجنبي: مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الوجود الأجنبي، القيود المفروضة على الملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري...

بالإضافة إلى العوامل التالية:[4]

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات: التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة؛
- عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، إمكانية التهرب الضريبي...

---

[1] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 6.

[2] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 18.

[3] عبد الرحمن الهيني نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 170.

[4] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص ص 403، 404.

### 5. نظرية الموقع المعدلة

قام كل من "ربوك Robok" و"سيموندس Simondos " بإضافة بعض المحددات والعوامل التي قد تؤثّر على الاستثمارات الأجنبية من خلال نظرية الموقع المعدلة، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات هي:

**أ. العوامل الشرطية**

وتتمثل في:[1]

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلع واستخداماتها ودرجة حداثتها ومتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلع.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية ...
- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى: نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد ...

**ب. *العوامل الدافعة*:** وتتمثل في:[2]

- الخصائص المميزة للشركة: مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
- المركز التنافسي: المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...

**ت. *العوامل الحاكمة:*** وتتمثل في:[3]

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسة الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...
- الخصائص المميزة للدولة الأم: القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- العوامل الدولية: الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

---

[1] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 7.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 406.

### 6. النظرية الانتقائية:

تعد النظرية الانتقائية لـ "دنينغ Dunning" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت بنموذج الملكية/الموقع/الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. وقد افترض "دنينغ" أنه لابد من توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي المباشر، وتتمثل هذه الشروط في:[1]

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المؤسسات المحلية في الدول المضيفة، قد تكون هذه الميزات ملموسة أو غير ملموسة مثل التكنولوجيا أو الإدارة المعرفية أو الاسم التجاري، أو رأس المال، كل هذا يشجعها على القيام بالاستثمار.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل :انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يوفر الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيد من مزايا الملكية.

بالرغم من نجاح "دنينغ" في دمج ثلاثة مداخيل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر ودلك من أهم مميزات هذه النظرية إلا أن "بكلي Bacli" أشار إلى أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل ومزايا التمركز في سوق البلد المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة تدويل النتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية[2].

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 19.

[2] المرجع السابق، ص 20.

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بمعنى أن قرار الشركات الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر لا يرجع إليها فقط ولا للدولة المضيفة وإنما بتلاؤم شروط كلا الطرفين وذلك لما للاستثمار الأجنبي المباشر من آثار مختلفة ناجمة عنه تؤثر على الطرفين وفي هذا المبحث سنتعرض أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الناجمة عنه.

## المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، مزاياه وعيوبه

سنتطرق في هذا المبحث للدوافع الاستثمار الأجنب ي المباشر وعرض أشكاله المختلفة ونبرز مختلف المزايا والعيوب.

### المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

#### الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

- الدافع السياسي: ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول[1].
- الدافع الاقتصادي: ويكون دافع المستثمر الأجنبي هو تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة بغية التوسع وزيادة حصصها السوقية[2].
- الميزة الاحتكارية: امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع... التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية[3].

---

[1] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البادية، الأردن، 2009، ص 218.

[2] زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 160.

[3] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الأهلية، الأردن، 2002، ص ص57-58.

- تخفيض التكاليف: يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي والاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوربية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية.
- قيود الاستيراد في الدول المضيفة: قد تعاني بعض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدولة المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للأنشطة، فمثلا لو أرادت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوربي) تصدير سلعها إلى أي دولة من الاتحاد الأوربي فإنها ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري. وبقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة إلى مزاولة نشاطها الإنتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو إنشاء فروع للشركة الأم.

**الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف**

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:[1]

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها.

ويسعى أيضا إلى تحقيق:[2]

- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها؛

[1] المرجع السابق، ص 73.

[2] عبد الكريم كاكي، **مرجع سابق**2011، ص 55.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق؛
- الانتعاش الاقتصادي: ان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يوفر مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الاقتصادي، تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة؛
- تغيير الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر تطورا؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

**المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

تباين وتتعدد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، ويمكن ذكرها كما يلي:

1. **الاستثمار المشترك:** هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو ستوقيه تتم في دولة أجنبية.

ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه[1]، ومن خلال هذا التعريف تنتج خصائص الاستثمار المشترك وهي:

- الاستثمار المشترك يتم عن طريق اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمار بين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.
- الطرف الوطني قد يكون تابعا للقطاع العام أو الخاص.
- شراء المشترين الأجانب لحصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

2. **الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي:**

تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات, وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة

[1] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 34-35.

بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق ...إلخ,ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل,ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة[1].

3. **مشروعات أو عمليات التجمع:**

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا قام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمارات المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي.

4. **الاستثمار في المناطق الحرة:**

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة ومنظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[2].

**المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر**

بالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل يتعدّاه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها. هذا ما يؤكد لنا إذن أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو ميكانيزم حقيقي يدفع إلى تكريس أكثر للعلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به والدول المستقبلة له.

[1] عبد السلام أبو قحف "إدارة الأعمال الدولية " مكتبة ومطبعة الاشفاع الفنية، مصر، 1989، ص 238.

[2] عبد المجيد ، عبد المطلب ،" العولمة ، منظماتها ، شركاتها وتداعياتها " الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 185

فلا شك هناك ما يبرّر تفضيل هذه الأطراف للاستثمار المباشر الأجنبي على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الدولي، و هذا المبرّر يتّخذ صورتين أساسيتين, إذ بالنسبة للدول المضيفة له فإنّها أضحت تدرك بانّ له مزايا كثيرة– فوائد– قد تجنيها هذه الأخيرة تنصبّ كلّها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي, أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها, توسّعها و السيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح النمو و الاستقرار, و لكن بالمقابل لا يعني ذلك أنّه يخلو من العيوب إذ ثمّة سلبيات مختلفة يمكن أن تصادفها والتي يحتمل عدم توقّعها في بعض الأحيان.

على ضوء ذلك، نتعرض بشيء من الإيضاح مزاياه وعيوبه، وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة " الدول الأصلية" له، كلّ على حدة.

**الفرع الأول. مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي:**

للاستثمار المباشر الأجنبي فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة له والدول المصدرة له أيضا.

1. **مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة له:**

وتكون على النحو الآتي:

- يمكن من سد الفجوة الادّخارية أي تغطية النقص الذي يميّز الادخار المحلي مما يؤدّي هذا إلى تعويض قلّة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
- يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد غير مكلّف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد كله أن الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة.

- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية ممّا يمكّن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية من ثم تحقيق عدم التفصل، التكامل العمودي والأفقي، فيما بينها وهي خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.
- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى "الصناعات المغذّية".
- يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فنّي متقدم هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
- للاستثمار المباشر الأجنبي امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه،

ومن جهة أخرى توسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى (توسّع السوق) ومن ثم جلب العملة الصعبة.

- مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدّية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- إذا كانت الإنتاجية الهامشية لرؤوس الأموال المستثمرة أكبر مقارنة بالأرباح المحوّلة سيتحقق إنتاج ربحية صافية لمجموع الموارد، مما يؤدّي إلى تحسين ميزان المدفوعات وموازنة الدولة في المدى القصير.
- جلب العمالة المؤهّلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعّالية الاقتصادية مما يؤدّي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال.
- خلق فرص ومناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدّة البطالة.

وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بنّاءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع

الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقّف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع[1].

- يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة ومن جهة أخرى يحفّز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم وطاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

**2. مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المصدرة له:**

تستفيد الدول القائمة به من عدّة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يضمن الاستثمار المباشر الأجنبي دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحقّقة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتمّ توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسيع أكثر في استثماراتها المباشرة لغرض تحقيق التراكم.
- من إيجابيات الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المصدرة نجد أنه على المديين المتوسط

والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعاتها.

- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها.
- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية، وربّما إمكانية الحصول على الامتيازات المالية في

[1] عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي "، مرجع سبق ذكره , ص 426.

شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك للموارد المالية أو في شكل قروض ميسّرة... الخ وهذا ما يسمح يقينا بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد هذا الاستثمار.

**الفرع الثاني. سلبيات الاستثمار المباشر الأجنبي:** في مقابل تلك الإيجابيات هناك عدد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة.

**1. سلبياته بالنسبة للدول المضيفة له:**

تتلخّص فيما يلي:

- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطيات العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح وذلك قد يعود إلى الامتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدول المضيفة لأجل إغراء الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.
- وكنتاج للنقطة السلبية الأولى يسجّل حدوث خلل في ميزان المدفوعات وذلك في المدى الطويل.
- تركّز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التتجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدّي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار المباشر الأجنبي أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة

كثيفة الرأس مال قليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حدّة البطالة عوضا عن تخفيفها.

- الاستثمار المباشر الأجنبي قد يتسبّب فيما يعرف بازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة و ربما استمراريتها حيث يتجلّى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها لفنون إنتاجية حديثة و عالية، و مشاريع استثمارية أخرى محلّية تستخدم أساليب إنتاجية لا ترتقي لسابقاتها، ومنه الأمر الذي يؤدّي إلى تكريس أكثر لعدم عدالة توزيع الدخل.
- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي، وخطر توسّعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربّما حتى السياسية...الخ.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

**2. سلبيات الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به:**

أما بالنسبة للدول المصدرة له فيعيب على الاستثمار المباشر الأجنبي فيها كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

- في المدى المتوسّط بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.
- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة والتأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

وفي الأخير الأكيد أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول القائمة به وذلك لما يتمتّع به من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار المباشر الأجنبي عيوبا، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعّالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه والتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

**خلاصة الفصل**

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية , تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها, فإنها اتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي و الدولي.

كما أن العمل على تعظيم المنافع و تقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمارات الأجنبية يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار, بحيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على البلد المضيف يمكن أيضا أن يؤثر سلبا أن لم يحسن التعامل معه،, و من اجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية، و هذا ما سنتطرق له في الفصل الثانيو الذي سنتطرق فيه الى أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و المناخ الاستثماري.

# الفصل الثاني

# الاتجاهات العامة للاستثمار للأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يرى كثير من الاقتصاديون إن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار) وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي وتعد هذه الفجوة من أهم المشكلات التي تواجه الدول و لذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لدول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية و السياسية حيث تتنافس الحكومات في تسويق دولها من خلال إنشاء أجهزة مستقلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديث أنظمة الاستثمار و جعلها أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي من خلال حزمة من الحوافز و ذلك بغية تنويع مصادر الدخل و زيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتائر قابلة للاستمرار و نظرا للدور الذي تقوم به الحوافز على صعيد المنافسة العالمية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة منه أكثر فان الاتجاه السائد يميل إلى ا ن إي دولة في العالم لم تتجه إلى منح مجموعات من الحوافز على أساس إن جلب شركة واحدة أو أكثر من الشركات الرائدة سببين للعالم أن هناك موقعا ذا بيئة مواتية للإعمال التجارية و سيؤدي بمستثمرين آخرين إلى المسايرة الركب.

ويناقش هذا الفصل مناخ الاستثمار بصفته احد المفاهيم المركبة لارتباطه بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشئات البنية الأساسية و البعض الأخر بالنظم القانونية و الأوضاع السياسية حيث تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين هي:

**المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثاني: المناخ الاستثماري وتحديات تحسينه**

## المبحث الأول: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

على ضوء النظريات السابقة و ما أوضحته من عوامل مؤثرة على جذب الاستثمارات، ومن خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل و المحددات و الدوافع المؤدية الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى ثلاث أشكال رئيسية، الأولى راجعة للمستثمر و الثانية راجعة للدولة الأم أما الأخيرة فهي تتعلق بالدولة المضيفة، كما أن العالم عرف على مر العصور أساليب مختلفة لجذب الاستثمارات تقوم على انشاء مراكز و مناطق للتجارة و الصناعات المختلفة، فتعددت أشكال و مسميات هذه المناطق و تنوعت الحوافز التي تمنحها للمشروعات التي تقام بها، الا أنها تشترك في هدف واحد و هو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و خلق فرص عمل جديدة، و تطوير أداء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة من خلال تدعيم المنافسة و من ثم زيادة صادراتها الى الأسواق العالمية.

### المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

وهي العوامل التي تدفع برأس المال خارج الدولة الأم الى الدولة المضيفة، والذي يقوم على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه الى دولة معينة، لأن العائد على الاستثمار في الدول المصدرة له أقل من العائد في الدول التي يتجه اليها، وبالتالي فان هذه العوامل ناتجة من هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي.

كما أن هناك من يرى بأن أهم محددات القرار الاستثماري هي تلك المتعلقة بالوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات، من حيث الإمكانيات المتوفرة لديها، وكمية المعلومات المتوفرة لدى جهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد هدف الوصول اليه.

وبصفة عامة يمكن القول بان المستثمر الأجنبي يبني قراره الاستثماري بناء على مجموعة من المحددات نذكر منها:

1. **معدل العائد على الاستثمار**

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه الى الاستثمار في الخارج الا إذا توقع

عائدا أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير تجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الأخرى المؤثرة على القرار الاستثماري عند اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج[1].

إن اتجاه الشركات متعددة الجنسيات الى الأسواق الخارجية يأتي نتيجة شدة المنافسة في السوق المحلي، مما يصعب عليها تحقيق مميز على استثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي لنشاطاتها، فالعائد المميز قد يأتي نتيجة التخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق بعض الانخفاض في تكاليف الإنتاج مثل تكلفة الإنتاج مثل تكلفة اليد العاملة، تكلفة المواد الخام، ...الخ[2].

**2. سعر الفائدة**

إن أسعار الفائدة مهمة للمستثمرين الأجانب الذين يبنون استثماراتهم على وقت مقترض (الاقتراض على المدى الطويل)،فالمستثمرين الأجانب أصحاب الاستثمارات الأطول أجلا يمكن أن يكونوا أكثر حساسية تجاه مستوى أسعار الفائدة اذا ما استمر الانخفاض السائد في أسعار الفائدة في الدولة الام، فمعظم الشركات المستثمرة تفضل الانتظار و تقبل بالحصول على قدر أقل من العائد و لا تبادر بنقل أنشطتها و أموالها الى بلدان تقدم أسعار فائدة أعلى من مخاطر متصورة أكبر، غير أنه كلما طالت المدة التي تسود فيها أسعار الفائدة المنخفضة، زادت صعوبة الموقف المالي لهؤلاء المستثمرين و زادت الضغوط التي تدفعهم الى البحث عن العائد في أماكن أخرى، نتيجة تأثير فروق أسعار الفائدة بين البلدان، و يتضح مما سبق أن المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم قرار القيام باستثمارات طويلة الأجل في الخارج، فهم يعبرون اهتماما لفروق أسعار الفائدة بين البلدان عند تحديد وجهة استثمارهم[3].

بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة مع الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، فأسعار الفائدة تلعب دورا مهما في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، فالرفع في أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي الى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول لغرض توظيفها في مجالات الاستثمار التي تخدم الاقتصاد.

---

[1] زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص73.

[2] فريد النجار، نظريات التمويل و نماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر،1998، ص:21.

[3] Erik Oppers, Interest Rates and Investor Decisions-The Long and Short of It, 09/03/2014, Site: http://blogimfdirect.imf.org/2011/09/13/interest-rates-and-investor-decisions-the-long-and-short-of-it/#more-3791.

### 3. تكاليف الإنتاج

تتميز الشركات القائمة بالاستثمار المباشر بضخامة حجمها، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك حجم رأس المال، حجم الاستثمارات، تنوع الإنتاج، ورقم المبيعات والإيرادات التي تحققها، اذ تستطيع الشركات الأجنبية من خلال انتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم مما ينعكس لك في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة[1].

ومما سبق يتجلى لنا أن انخفاض تكاليف الإنتاج يمثل عامل جذب، و تبرز أهمية هذا الانخفاض في المحافظة على حجم المبيعات و على الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية.

### 4. التسويق [2]

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة اذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها الى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، كذلك يساعد التسويق الشركات الأجنبية على تنويع منتجاتها.

وقد أشار بعض المفكرين الاقتصاديين الى أن اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج يدخل ضمن إطار استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة لاختراق الأسواق وهي تتمثل في:

- الاستراتيجية المعتمدة على البحث عن مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة وعناصر الإنتاج؛
- المعتمدة لاختراق مختلف الأسواق الدولية للقيام بالإنتاج والتسويق ضمن حدودها؛
- الاستراتيجية المعتمدة لاختراق الأسواق بهدف تقليل التكاليف و تحقيق كفاءة عالية.

### 5. التكنولوجيا

يمتلك المستثمرين الأجانب قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديد، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها[3].

---

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 49.

[2] زغبة طلال، مرجع سابق،ص:74.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 72.

### 6. رأس المال

تعتبر وفرة رؤوس الأموال عامل مهم في توجه المؤسسات الأجنبية للاستثمار في الخارج، اذ تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصادر عددية لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المنافسة في الدولة المضيفة، وتتمثل هذه المصادر في[1]:

- قدرة الشركات متعددة الجنسيات على دخول أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل اللازم الذي قد لا يتاح لكثر المنافسين المحليين، بسبب توجه الفرد للاستثمار في أسهم هذه الشركات نظرا لما تتمتع به من مصداقية وعلامة تجارية؛
- امتلاك الشركات المتعددة جنسيات لعلاقات طيبة مع نظيراتها الأجنبية في السوق المحلي للدولة المضيفة.
- امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لمصادر دخل متعددة للتمويل (تمويل ذاتي) وذات تكلفة فرصة بديلة أقل، بسبب الشبكة به من مصداقية وعلامة تجارية.

### 7. الحوافز المالية

تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانات ضريبة الاستثمار ، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير ، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات[2].

### 8. الحوافز التمويلية

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة[3].

---

[1] زغبة طلال، مرجع سابق،ص75.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 76.

[3] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 39.

**9. القوة التفاوضية والسياسية**

تتوفر لدى الشركات المتعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة ويمكن ارجاع ذلك الى أمرين:

- الأول يتمثل في امتلاك الشركات الأجنبية للموارد النادرة والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا؛
- الثاني يتمثل في النفوذ السياسي الذي تمتلكه تلك الشركات والمستمد من حكومات الدولة الأم، من خلال ما تقدمه من معونات وقروض للدول المضيفة، والاتصالات الدبلوماسية و السياسية التي تتم بين مسؤولي الدولة الام و الدولة المضيفة.

**المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم[1]**

خلصت العديد من الدراسات التطبيقية الى نتائج كثيرة ومتباينة، تبين أن الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أوضح (كوشلين) عام (1995) أن الشركات متعددة الجنسية غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الام، في الاقتراض، أو التصدير، أو التكنولوجيا، أو الواردات، أو المساعدات بكل أشكالها، فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر الأجنبي أكثر قوة.

كما أكد (lopez) عام(1999) على أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات، مع التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية، أدت الى الدفع بالمزيد من تدفقات رؤوس الأموال من الدولة الام الى الدول النامية، بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من المزايا المكانية في تلك الدول.

ومن ناحية أخرى ذهب كل من (singh & kwang) عام(1995)، الى التركيز على بعض المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية من الدولة الام الى الدول المضيفة والتي تتمثل في:

- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الام؛
- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم، الأمر الذي يدفع بالشركات الى البحث عن ظروف أفضل للاستثمار في الدول الأخرى، للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدول الأم؛

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم فكثيرا ما نجدها تستهدف ما يلي:

- رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي؛

[1] زغبة طلال، مرجع سابق، ص:76.

- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها؛
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منجاتها الى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار في الخارج؛

أما فيما بالنسبة لمنهج عوامل الدفع (push factors) وهي تلك العوامل التي تدفع برأس المال خارج الدولة الام الى الدولة المضيفة فهي تتمثل في:

- حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها البلد الأم يؤثر إيجابيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه الدولة المضيفة؛
- الظروف المالية للبلد الأم، حيث كلما كانت التقلبات عالية في سعر الصرف للبلد الأم كان مرافقا لها تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه البلد المضيف الذي يتصف باستقرار سعر صرف عملته.

**المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المستضيفة**

هي العوامل التي يأخذ بها المستثمر في الحسبان عند قيامه باتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وتنطوي هذه المحددات على حزمة من العناصر والمزايا المكانية المتوفرة في البلد المضيف، والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى تلك الدول، ويمكن تقسيم هذه تقسيم هذه المحددات الى أربع مجموعات هي:

1. **المحددات القانونية والسياسية:**

ان العوامل السياسية و القانونية تلعب دورا هاما و مؤثرا في قرار المستثمر الأجنبي، فهي تتعلق بدرجة الاستقرار السياسي، و استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، و التي توضح مدى الترحيب أو المعاداة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار**: ان وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توافر عدة مقومات من أهمها[1]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية المستثمر.

[1] أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص:37.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

**2. المحددات السياسية:**

إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي[1]، حيث تلعب العوامل السياسية دورا لا يستهان به التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته الى دولة ما الا اذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار و لا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[2].

**3. المحددات الاقتصادية**

تمثل المحددات الاقتصادية ثاني أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار بعد المحددات السياسية و القانونية، اذ أنه بعد الاطمئنان على استقرار الدولة المضيفة سياسيا و قانونيا، يتم النظر الى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار فيها، و تجدر الإشارة الى أن المحددات الاقتصادية متعددة و متنوعة تختلف من دولة لأخرى، و سوف يتم التركيز على أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي وفقا لما يلي:

أ. **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، لعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير[3].

---

[1] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية، الأردن، 2009، ص 218.

[2] دريد محمد السمرائي، مرجع سابق، ص: 82.

[3] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 23.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الوطني الإجمالي، ودرجة تركز الصادرات، بالإضافة الى التخفيضات في التعريفات الجمركية، و في هذا الخصوص بينت بعض الدراسات خمسة شروط أساسية تبرز ما اذا كانت الدولة المضيفة منفتحة تجاريا على العالم الخارجي من عدمه و هذه الشروط هي[1]:

- أن يكون متوسط التعريفة الجمركية أقل من (40%)؛
- أن يكون متوسط القيود غير جمركية أقل من (40%)؛
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من (20%) من سعر الصرف الرسمي؛
- أن تكون هناك إرادة لدى الطبقة السياسية الحاكمة في الانفتاح الخارجي؛
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

فقد أشارت دراسة (Mrisset,2000) و (Yaoxing,2010) الى أن المستثمرين الأجانب تزداد رغبتهم في زيادة استثماراتهم في الدول التي تنتهج سياسة الانفتاح التجاري، وإقامة علاقات وتكتلات اقتصادية، وتقدم مزيد من التسهيلات للصادرات والواردات[2].

ب. **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على م واجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي[3].

ت. **حجم السوق واحتمالات النمو**

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.

[1] زغبة طلال ، مرجع سابق، ص: 79.

[2] المرجع السابق، ص79.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 57.

ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة يؤدي إلى ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[1]، وكذلك مؤشر معدلات التضخم و مدى ثباتها و استقرارها، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات له آثار سلبية على الاقتصاد و بصفة خاصة على الصادرات التي تتعرض الى منافسة في الأسواق العالمية، حيث أن الارتفاع في أسعارها يبعدها عن المنافسة و يضعف قوة الاقتصاد و بالتالي هروب رؤوس الأموال الأجنبية.

ث. **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي:** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينهما، وطلبا للفرص المتاحة فيها[2].

ج. **المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية**

تشير الدراسات الى أنه كلما كانت السياسات الاقتصادية الكلية تحررية و مرنة و واضحة و تتميز بالاستقرار و غير متضاربة في الأهداف، و تتوأم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على المستوى الوطني و العالمي، كلما كانت في مجموعها جاذبة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول تستعمل عدة أدوات لإدارة سياستها الاقتصادية الكلية سواء كانت سياسية مالية أو نقدية أو تجارية، و تتمثل أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في:

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلي، الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم[3]، اذ أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة و بالتالي فانها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار

[1] عمار زودة، مرجع سابق، ص 121.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 75.

[3] عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 51.

الأجنبي المباشر، فقد أثبتت دراسة (Kasibhatla & Sawhney،1996)عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دورا هام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **سياسات سعر الصرف[1]:**

ان تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي تبقى نقطة غامضة انطلاقا من النظرية الاقتصادية، فالآثار قد تختلف سواء في حالة ارتفاع أسعار الصرف أو حالة انخفاض أسعار الصرف، فيمكن لمستوى سعر الصرف الحقيقي أن يؤثر على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء من خلال تعزيزه و تفعيله أو من خلال إعاقة و كبح هذا الأخير، فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية تصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، و هذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها بالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص في الأسواق الأجنبية، و تخفيض المستوردات التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية و هذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، و هنا يجب مراعاة الآثار السلبية المترتبة على تخفيض سعر العملة على الواردات، حيث سيترتب على ذلك ارتفاع أسعار الواردات و زيادة قيمتها بما قد يعود بآثار سلبية على الاستثمارات الأجنبية و المحلية داخل الدولة، لأن ذلك سيرفع من أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة و ما لذلك من تأثيرات سلبية على أسعار المنتجات النهائية و أهداف التصدير المخططة لتلك الاستثمارات، و بالعكس عندما ترتفع قيمة العملة المحلية تصبح المنتجات المحلية أغلى في الأسواق الأجنبية، و زيادة المستوردات التي أصبحت أرخص في الأسواق المحلية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف الى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي الى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتهم في القيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم، و الخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مسار سعر الصرف مستقرا بحيث يضمن مستوى معقول من الربح، فقد أوضحت دراسة(A.Jeanneret,2005) أن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، و أن استقرار معدل الصرف يؤدي الى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار و الطمأنينة، و ذلك عند قيامه بتحويل أرباحه الى الخارج و عند شراءه للمواد الخام المستخدمة في الإنتاج، أما تقلبات سعر الصرف قد تعرض المستثمر لخسارة كبيرة و غير متوقعة[2] .

[1] زغبة طلال، مرجع سابق، ص:82.

[2] عمر صقر، مرجع سابق، ص:51.

- **التضخم:**

يعتبر التضخم من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، و يؤدي الى الارتفاع في معدلات التضخم الى افساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، و ما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، و تكاليف الإنتاج، و الأرباح، و رأس المال، كما يؤدي التضخم الى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر الأجنبي الى الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، و يبتعد عن الاستثمارات المنتجة، و يترتب

عن اتباع سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

- ❖ رفع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي الى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض الربح المتوقع؛
- ❖ خفض الطلب على السلع يؤدي الى تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي فان الزيادات في عرض النقود ستؤدي الى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي والا أدى ذلك الى زيادة معدلات التضخم.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال الى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي تتجه الى انتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح، أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة الى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى الى رؤوس الأموال المحلية.

وضحت كثير من الدراسات ان ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا سلبيا في الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي إشارة قوية الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي، و الى زيادة تكاليف و الإنتاج، و انخفاض الربحية العائدة من الاستثمار، مما يؤدي الى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، حيث أن

[1] زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص:83.

معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا بدوره غير مشجع على الاستثمار[1].

- **أسعار الفائدة:**

يعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الانفاق الاستثماري، حيث يمثل تكلفة الاقتراض من المؤسسات المالية والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة الإنتاج، فزيادة أسعار الفائدة تؤدي الى زيادة تكلفة اقتراض المشروعات الإنتاجية من المؤسسات المالية، مما ينعكس على تكلفة الإنتاج فترتفع أسعار المنتجات، وهذا يؤدي الى تراجع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يلجأ المستثمر في هذه الحالة الى تخفيض استثماراته، ويحدث عكس ذلك عند تراجع أسعار الفائدة، فمن خلال الطرح

السابق نستطيع استخلاص نقطتين أساسيتين وهما[2]:

- ❖ أن للدولة دورا أساسيا في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق رسم سياسة اقتصادية محكمة ورشيدة لخدمة أفراد المجتمع وتنميته، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والادخار عن طريق تحديد سعر الفائدة المناسب؛
- ❖ كما توصل كينز الى أن سعر الفائدة ليست المتغيرة الوحيدة لتفسير الانفاق الاستثماري، حيث المستثمر لا يهمه ان كان سعر الفائدة مرتفعا أو منخفضا بالدرجة الأولى، بل يسعى دائما الى تحقيق إيرادات تكفي لتغطية التكاليف الكلية للاستثمار وتحقيق الأرباح، ويتوقف هذا على مدى الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة والعوائد التي يمكن تحقيقها من المشروع و ذلك من خلال حساب الكفاية الحدية لرأس المال.

إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي و الطلب الاستثماري، اذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه، و بمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عند التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار و سعر الفائدة.

من المتوقع وجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة الحقيقي و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية، بسبب أن الارتفاع في معدلات الفائدة يعتبر كعامل مثبط لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه بعض الدراسات التي قام بها كل من(Shaw & mckinnon,1973)، أصبح تحديد أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات عالية نسبيا متعارف عليه في السياسات التي يوصي بها كل من صندوق النقد و

[1] يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007، ص 114.

[2] زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص:84.

البنك الدوليين للدول النامية، و ذلك لأن ارتفاع المعدل الحقيقي للفائدة سيعمل على رفع حجم المدخرات، و منه فان حجم الائتمان المحلي سيزداد كنتيجة لذلك، و يستند هذا الافتراض و المعروف باسم فرضية ماكينون وشو، على افتراض أن وفرة الموارد المالية هو العائق الرئيسي أمام الاستثمار في هذه الدول مقارنة بتكلفة رأس المال[1].

ومما تجدر الإشارة اليه أن العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة وقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تزداد أهمية في حالة الدول النامية بسبب اعتماد المشروعات بها على الاقتراض بشكل أساسي.

- **الضريبة:**

من المتفق عليه في القانون الدولي بأن لكل دولة ذات سيادة الحق في أن تفرض ما تشاء من ضرائب و رسوم على الأشخاص أو الأموال الموجودة في اقليمها، أو الأموال الداخلة في اختصاصها، أو على الأرباح النابعة من مصادر داخل أراضيها، و من ثم يكون الشخص الخاضع لها أو المكلف كما تطلق عليه كثير من الأدبيات وطنيا أو أجنبيا مقيم أو غير مقيم، و هنا لابد أن نشير الى أن السياسة الضريبية للدولة قد تكون سلاح ذو حدين، فقد تكون عائقا يحول دون تدفق رأس المال الأجنبي الى تلك الدولة و قد يكون حافزا للوفود اليها، ويرجع الأمر هنا الى المعيار القانوني الذي تأخذ به الدولة في فرض الضريبة على النشاط الاستثماري الأجنبي، و نوع الضريبة المستحقة و معدلها و طريقة تقديرها و جبايتها، و حالات الاعفاء منها و مدته[2].

ان الشرط الأساسي لتكوين رأس المال هو الادخار، لكن وجود المدخرات وحدها لا يكفي، بل يجب تحويلها الى استثمار، ولضمان تحويل المدخرات الى استثمار لابد من توفر الرغبة لدى المستثمرين، وتتدخل الضرائب بشكل كبير في اتخاذ قرار الاستثمار، فالضرائب العالية تؤثر سلبا على الاستثمار فهي تؤدي الى طرد الاستثمار الأجنبي، و تدفع المستثمر المحلي للبحث عن مشاريع استثمارية في الخارج حيث تكون الضرائب و تكاليف الإنتاج أوطأ، ويمكن القول أن للضرائب آثار متعددة يمكن تقسيمها الى نوعين هما:

- **الآثار الانكماشية للضرائب:** تؤدي الضرائب العالية المفروضة على السلع المنتجة الى التقليل من استهلاكها بسبب ارتفاعه الأسعار، مما يؤدي الى تراكمها في السوق و هكذا ستقل الاستثمارات، كذلك فان الضريبة حين تقتطع جزءا من الدخل ستؤثر على حجم الادخار مما يؤدي الى الانخفاض في مستوى الاستثمار، كذلك فان فرض الضرائب يؤدي الى انتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة التي يقل فيها العبء

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 36.

[2] زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص:85.

الضريبي، كما تؤدي من ناحية أخرى الى زيادة تكاليف الإنتاج و بالتالي التقليل من أرباح المستثمرين مما يؤدي الى عزوفهم عن العمل والإنتاجية؛

- **الآثار التوسعية للضرائب:** الإعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة على أرباح رؤوس الأموال الأجنبية، تعمل على تشجيع المؤسسات والأفراد من خارج الدولة على الاستثمار في مثل هذه الدول، اذ تولد هذه الاستثمارات زيادات في الإنتاج الوطني، كما أنها تعمل على توزيع الإنتاج جغرافيا في البلد نفسه، فعند رغبة الدولة في تشجيع صناعة في إقليم معين فانها تستطيع جذب المستثمرين الى ذلك الإقليم عن طريق اعفائهم من الضرائب أو تقليلها مقارنة ببقية الأقاليم.

**4. المحددات البيئية و المؤسسية**

لقد لقت (Ingo Water) الانتباه في عام (1972) الى أهمية الفروق البيئية بين الدول كعامل من عوامل توطين الاستثمار الأجنبي المباشر، فالفروق الدولية حماية البيئة تؤثر في حركة الاستثمار الدولي الذي قد ينتقل الى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف، وبوجه عام تزيد حركة إعادة توطين الاستثمار الأجنبي المباشر كلما اتسعت الفروق الدولية في تكاليف حماية البيئة.

و من الجدير بالذكر أن الاتجاه نحو إعادة توطين الأنشطة الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة الى الدول النامية انما يظهر بوضوح في مجال القطاع الصناعي، فطبقا لتقديرات منظمة التنمية الصناعية فانه خلال فترة الثمانينات و التسعينات زادت في الدول النامية القيمة المضافة لأكثر الصناعات تلوثا للبيئة على الأقل بضعف ما زادت به في الدول المتقدمة، كما يتوقع خبراء هذه المنظمة أن تتأثر الدول النامية مع مرور الوقت بنصيب أكبر من هذه الصناعات كلما ازداد تشدد السياسات البيئية المعمول بها في الدول المتقدمة، وعموما تكشف الدراسات النظرية و التطبيقية المتاحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم بالشطر الأكبر منها الشركات متعددة الجنسيات، ففي دراسة(Amil Mark,1986) و دراسة( Ingo Walter,1972)، أكدت على أن الفروق البيئية تعتبر من أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية.

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاحي مؤسسي، و على وجه الخصوص منح الأولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية و النفيذ القانوني للعقود التجارية، و اصلاح الائتمان و أسواق رأس المال، و تعزيز سيادة القانون و تحسين كفاءة إجراءات الاستيراد و التصدير و خفض الروتين الذي يواجه رجال الأعمال عادة عن تعاملهم مع المؤسسات الحكومية، فالخصائص المؤسسية مثل انخفاض مستويات الفساد، و حقوق الملكية الفكرية، شفافية القوانين، تأثير واضح على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أظهرت بعض الدراسات أن الفساد له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي لأن الفساد يزيد من تكلف الأعمال التجارية و بالتالي انخفاض عوائدها.

وفي دراسة ( العطية،2003) للتعرف على أسباب الاختلافات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية، توصلت الدراسة الى أن كل من الفساد، المماطلة في الإجراءات الجمركية، عدم وضوح السياسات الاقتصادية و المالية العامة، البنية التحتية غير مناسبة، كل هذه العوامل تعتبر من المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية[1].

ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث محاور رئيسية و هي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية و تسيير الأعمال[2]:

**الشكل رقم(2-1) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

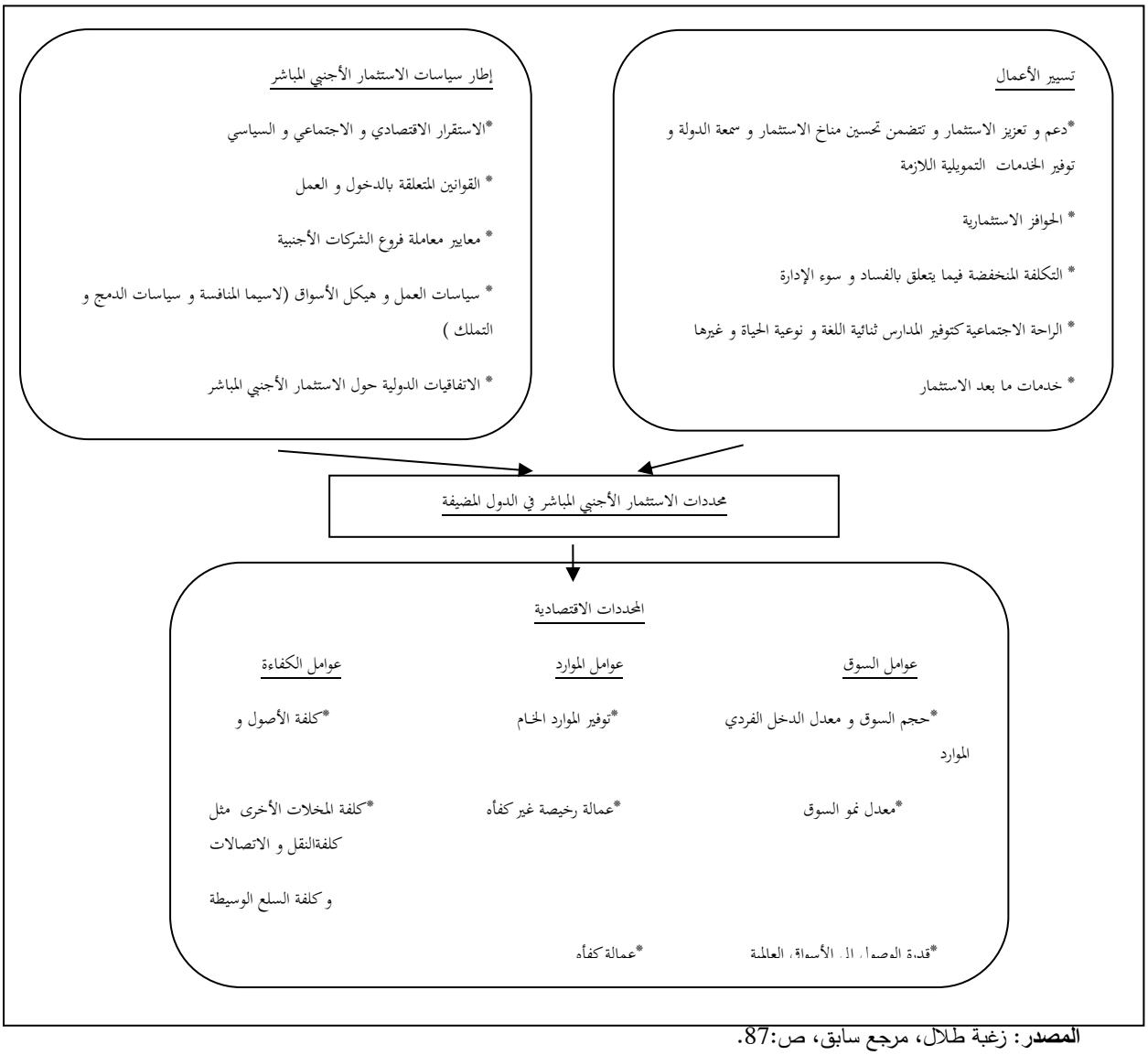


**المصدر**: زغبة طلال، مرجع سابق، ص:87.

[1] المرجع السابق، ص:86.

[2] زغبة طلال، مرجع سابق، ص:87.

من الشكل رقم (2-1) يتضح أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدول، ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

**المبحث الثاني: المناخ الاستثماري وتحديات تحسينه**

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار)، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

وحتى تتمكن الدول النامية من سد هذه الفجوة، فإنه يتوجب عليها معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها، كما أن عليها مواجهة تحديات المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين نوعية مناخ الاستثمار المحلي وجعله في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب مع ضرورة أن يتماشى ذلك مع طبيعة الأهداف التنموية الوطنية، من تطوير للقدرة التنافسية للشركات المحلية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة.

**المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه**

إن الاستثمارات لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيق إلا إذا توفرت لها البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق الزيادة والنمو، وعليه فإن المناخ الاستثماري هو الذي يؤثر بشكل كبير في حركة الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال، ولهذا سنتطرق إلى تحديد مفهوم المناخ الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه.

**الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري**

هناك أكثر من تعريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

1. يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً[1].
2. مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة ..... الخ والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر[2].
3. مناخ الاستثمار و هو مناخ عام ومستثمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجذب الاستثمارات ، فالمناخ الجيد للاستثمار يحتاج لتشريعات خاصة او استثنائية لجذب بعض الاستثمارات ، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار و هو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لتامين الموافقات و التراخيص و تامين التموين ومستلزمات التشغيل ، وتسويق الإنتاج في الداخل و الخارج ، و التعامل النقدي و المالي و الضريبي ، بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا و إيجابا[3].

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار**

يمكن حصر العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمار في تجارب عدد من الدول فيما يلي:

---

[1] قدي عبد المجيد ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،جامعة الاغواط ،الجزائر ،08-09 افريل 2002 ،ص:59

[2] سعيد النجار ، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص 126.

[3] صفية مجعولي ،الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر ، رسالة ماجستير في المالية و الاقتصاد الدولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009 ، ص 106.

1. **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين، لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية، وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
2. **تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال:** حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
3. **صعوبة الحصول على الائتمان:** تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.
4. **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.
5. **عدم وضوح الهيكل الضريبي:** مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الشركات.
6. **انخفاض كفاءة العمالة:** حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقراَ " و هي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعلم و التدريب الملائمة "على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على رغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.
7. **عدم الانفتاح الاقتصادي:** وهو ما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.
8. **تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار:** وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.
9. تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار.

10. عدم توفر المعلومات عن فرص و حوافز الاستثمار في عديد من الدول و خاصة الدول النامية.
11. عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار . خاصة في الدول النامية . مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها .

**المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري و تحديات تحسين مناخ الاستثمار**

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات أهمها:

**الفرع الأول: مقومات المناخ الاستثماري**

**1. المناخ السياسي و الأمني :**

يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني شرطاً أولياً و ضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي ويرتبط بالاستقرار السياسي بما يعرفَ " بالفساد السياسي " الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية ، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة ، و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل أهمها[1] :

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتوري.
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي لديها ، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

**2. المناخ القانوني**

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية ، أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف ، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار وفي هذا الصدد فان عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها و أحياناً تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر .

ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقاً سليماً ، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه ، ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل ، و سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام .

[1] ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007 ،ص:57.

### 3. المناخ الاجتماعي والثقافي:

يتمثل هذا المناخ في مجموعة العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويمكن إيضاح المناخ الاجتماعي والثقافي في النقاط التالية [1]:

- دور النقابات العمالية والتدريبية والحرفية المستخدمة .
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة
- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة
- درجة الوعي الشعبي بجهود الحومة وتنفيذها بخطط وبرامج التنمية .
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات متعدية الجنسيات ودورها داخل الدولة .

### 4. المناخ الاقتصادي:

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء أخر ، لذلك نجد أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية ، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، وعليه يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يعد أحد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة ، وضعف الأنظمة المالية والضريبية والمعدلات العالية والمتغيرة للتضخم و أسعار الفائدة في عدد من الدول النامية ، إلى تدهور المناخ الاستثماري فيها ، وفي مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقرارا في الاقتصاد الكلي قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي فيما يلي[2] :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر.
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم.

[1] لطفي علي، لطفي علي "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي " المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009 ، ص 31 .

[2] زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وأفاق، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص55.

**الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الدول في مجال تحسين مناخ الاستثمار:**

تستفيد الدول بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات و أعمالها ، ومع ذلك فإن أهداف و مصالح الشركات لا تتطابق بالكامل مع مصالح المجتمع و أولوياته ،ويتضح هذا التضارب في المصالح بصورة جلية في فرض الضرائب و اللوائح التنظيمية ، فمعظم الشركات تشكو من الضرائب ، لكن الضرائب هي التي تمول الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع ، كما يفضل العديد من الشركات أيضاً التقيُد بعدد قليل من اللوائح ، لكن اللوائح التنظيمية السليمة هي التي تتصدى للخلل الذي يحدث في السوق ، لذلك يتطلب الأمر من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح ، وتواجه الدول من أجل تحقيق هذا الهدف أربعة تحديات متداخلة تتمثل في[1] :

1. **الحد من السلوك النفعي:** تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفاً مغرياً للسلوك النفعي بالنسبة لشركات و المسؤولين ، ومجموعات المصالح الأخرى ، فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال ، فقد أظهرت الاستقصائيات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية ،أن الشركات تتوقع دفع رشاوى عند التعامل مع المسؤولين ، كما أن هذه الشركات ترى أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها ، لذا يتوجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال .
2. **خلق المصداقية:** نظراً لأن الاستثمار نشاط يستشرف المستقبل ، فإن الغموض يجعل جميع قرارات الاستثمار مبهمة ، لذلك فعلى السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية و الوضوح ،مع ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، و وضع سياسات اقتصادية سليمة طويلة الأجل .
3. **تشجيع ثقة الجمهور:** لا يمكن أن يتحقق مناخ الاستثمار الجيد دون وجود تأييد اجتماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية .
4. **ضمان مواءمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية:** لكي تكون الإجراءات المعنية بالسياسات فعالة ، فهي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة ، و في أحوال كثيرة يجري نقل السياسات و الأساليب التنظيمية من بلد لأخر دون مراعاة أو دراسة طبيعية الأوضاع و السياسات في البلد الأخر ،مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى ، لذلك يتطلب الأمر من البلدان النامية خاصة ، توخي الحذر في تكييف السياسات و التجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

[1]– ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص:63

**المطلب الثالث: سياسة تحسين مناخ الاستثمار المستخلصة من التجارب الدولية**

لقد اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عدداً من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، ومن أهم هذه السياسات[1]:

1. **سياسة الترويج المستهدف للاستثمار:**

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلاً من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، ومثال على ذلك قيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الاستثمارات المتوجهة للتصدير.

ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مثل تخفيض البطالة ، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج ، وتتمثل خطوات جذب الاستثمار في القطاعات المستهدفة في الآتي :

أ. **تحديد الميزة التنافسية للدولة:**

يعتبر تحديد الميزة التنافسية للدولة ضرورة لتحديد ما هي الصناعات والأنشطة والدول ، و أخيراً الشركات التي يجب استهدافها ، والغرض من هذا التقييم هو تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة ، وهي أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف ، ولضمان نجاح سياسة ترويج الاستثمار، يستلزم الأمر دراسة الدول المستهدفة والتي تتلاءم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستهداف، ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة و الإحصائيات المرتبطة بها ، مع تحليل هيكل الصناعة لتحديد الطاقة الاستيعابية غير المستغلة ومن ثم تحديد الصادرات الفعلية التي يمكن زيادتها.

[1] مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، **تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار** ،منشورات قطاع الدراسات التنموية ،مصر ،2004 ،ص07.

**ب. استخدام الأدوات التجارية في استهداف الاستثمار:**

هناك مجموعة من المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد الميزة التنافسية للدولة ، بالإضافة إلى تحديد أي القطاعات أو الصناعات التي يمكن للدولة العمل على استهدافها ، وتتمثل هذه الأدوات في:

- **خرائط تنافسية الدول:** وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم لتحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول ، وهذه الخرائط متوافرة على الانترنت في الموقع التالي " www.intracen.org " تحت عنوان " contry approach " .
- **خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الاستيعابية :** وتبين هذه الخريطة القيود المفروضة على الأسواق التجارية بين أي مجموعة من الدول على مستوى العالم، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مجمعة على مستويات كلية مختلفة بدءاً من مستوى تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة، في الوقت الحالي تغطي خريطة تحديد الأسواق حوالي 150 دولة مختلفة في جانب الواردات وحوالي 200 دولة في جانب الصادرات ، وتم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الدولية ، ومن الممكن الحصول على هذه الخريطة ، من خلال مشروع تحليل التجارة العالمي " www.gtap.org"
- **بوابة تحليل أسواق المنتجات:** متوفرة على شبكة الانترنت على الموقع " www.p-maps.org " وهي من أحدث الأدوات التي تستخدم في تحليل التجارة، حيث تساهم هذه الأداة في تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة، سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة ، بالإضافة إلى توفير مؤشرات كمية ونوعية عن أكثر من 5000 سلعة مختلفة في حوالي 180 دولة على مستوى العالم .
- **تحديد الشركات المستهدفة :** لابد أن تستهدف وكالات ترويج الاستثمار إلى جانب تحديد الصناعات تحديد مجموعة من الشركات المختلفة والتركيز علي مستوى أدائها و إدارتها ، و يعد هذا الأمر سهلاً بالنسبة للصناعات التي تسيطر عليها شركات قليلة مقارنة بالصناعات التي تسيطر عليها عدة شركات .

**2. السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية و المالية :**

أشارت تجارب الدول إلي أهمية تطوير النظام الضريبي ، وكذلك استخدام الإعفاءات و الحوافز الضريبية ، وكذالك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل و التحديث التكنولوجي و تنمية الكوادر البشرية و الصادرات .

وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية و المالية [1]:

أ. **وضوح النظام الضريبي** : يعد وضوح النظام الضريبي ، و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة ، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات .

ب. **خفض التعريفة الجمركية** : وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة، بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، و وصولاً إلى إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعاً للتوجهات الاستثمارية.

ت. **منح البحث والتطوير**: و تقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة ، أو ابتكار منتجات جديدة ، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد ، وهذه المنح من شأنها أن تحسن قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية .

ث. **منح التوظيف** : وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة .

ج. **علاوات الاستثمار**: تقدم هذه المنح بصفه خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية ، وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحيه ملائمة ، على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعاً لخطط التنمية المرسومة في الدولة .

ح. **منح التأسيس** : تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة ، بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع .

خ. **منح التنمية** : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل ، من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة ، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل ، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي تمارس فيها نشاطها .

د. **منح النقل** : تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل ، لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة .

[1]– مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ،مرجع سابق ،ص:09

ذ. **توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار مخفضة** : دعم المستثمرين وتشجعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أرضي مجاناً في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

**3. سياسات أخرى :**

بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة ، هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار من بينها[1] :

أ. **سياسات تحسين النظم الإدارية و الأطر المؤسسية** : تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي ، دوراً مهماً في تدعيم مناخ الاستثمار ، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات ، ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدولة لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي :

- تقديم خدمة الشباك الواحد" one stop shop " للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج ترخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية ، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.
- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية .
- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار، و إقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم لترويج فرص الاستثمار .
- إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات ، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها، على أن يتم تحديثه دوريا.
- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين ، من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحثيه داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة و دراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية .

ب. **سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي** : يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، و إتباع نظم الحرية الاقتصادية ، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج ، و هو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد ، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع و رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول ، و من بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي :

[1]– مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، مرجع سابق ،ص ص:11-13

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير ، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها ، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية ، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة .
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية .
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

ت. **تحسين الأطر التشريعية** : يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي ، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة و منظمة لسير هذه الأنشطة ، بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي ، ويتضمن تحسين الأطر التشريعية :

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة .
- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين .
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين ، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين .
- إيجاد تشريعات قويه لمواجهة الفساد الإداري ، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار .

ث. **تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي** : تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة للدولة وخفض معدلات التضخم و البطالة ، وتضيق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

ج. **عقد برامج تدريبية للعمالة** : وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصةَ في المجالات التي تشهد تطوراً تكنولوجياً سريعاً، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، و بخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة و انخفاض تكلفة التشغيل.

**خلاصة فصل:**

في ختام هذا الفصل نخلص إلى أن موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة ، التي تتبوأ مكاناً رئيسياً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي ، والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية و تنمية ثرواتها الوطنية ، و من أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإنه يتعين عليها استغلال مواردها استغلالاً جيداً ، وزيادة طاقاتها الإنتاجية ، وتعبئة مدخراتها الوطنية ، و توظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد و بأقل المخاطر .

إن ما تمت معالجته في هذا الفصل ، يعبر على مدى أهمية و فعالية الاستثمار كمتغير أساسي، سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الكلي ، فالأقسام التي تم التطرق إليها أعطت فكرة واضحة حول كل جوانب الاستثمار وأهميته كمكون أساسي للطلب الكلي ، ومتغيراً فعالاً من جانب العرض الكلي

كما أن إيجاد مناخ ملائم ومحفز للاستثمار، يتطلب توفير العديد من العوامل و الشروط ذات الطبيعة المختلفة ، فبعض هذه العوامل ذا طابع سياسي و اجتماعي ، و عوامل أخري ذات طبيعة اقتصادية تتعلق بخصائص ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد ، و البعض الأخر يتعلق بالضمانات و الحوافز القانونية المتضمنة في تشريعات الاستثمار كما تعرضنا له ضمن هذا الفصل .

ومن خلال ما تقدم توصلنا إلى أن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية السياسية ، و الاجتماعية ، والتشريعية ، و هي عناصر متداخلة وتتفاعل فيما بينها لتخلق عوامل جذاب أو عوامل طرد لرأس المال ، ولكي نقف على حقائق ملموسة بالنسبة لمناخ الاستثمار السائد في الجزائر ، سنقوم في الفصل الموالي بدراسة هذه المكونات بشيء من التفصيل .

# الفصل الثـالـث

# دراسة تحليلية وتقييمية ومحددات لواقع مناخ الاستثمار للأجنبي المباشر في الجزائر

**تمهيد:**

تقود الجزائر ومنذ سنوات طويلة إصلاحات هيكلية للنظام الاقتصادي، هذه الإصلاحات تهدف إلى إحداث تحول كامل للنظام الاقتصادي باعتبار قوى السوق مصدر لإعادة تأهيل المؤسسات وخلق الثروة واعتبارها كمحرك أساسي للتنمية هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي جزائري في السوق الدولية.

ومع بداية سنوات 2000 أسرعت الجزائر في وتيرة الإصلاحات التي دخلت في مرحلة جديدة سميت بإصلاحات الجيل الثاني وهي الإصلاحات التي حاولت الجزائر من خلالها الانسجام مع وضع جديد نشأ من اتفاقية الشراكة التي أبرمتها مع الاتحاد الأوربي وتحضير البلاد للدخول في المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تمثل فيه كامناً طبيعياً وبشرياً هاماً ينتظر التثمين بالخروج من التبعية للمحروقات.

ويعتبر استقرار النظام الاقتصادي اليوم حقيقة ملموسة، فالإجراءات المشددة للنظام النقدي والميزانية المتبعة منذ 15 سنة سمح بإعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد ، والقيام بإصلاحات جوهرية متعلقة أساساً بخوصصة المؤسسات العمومية ،إعادة تنظيم النظام المالي والبنكي ، التأهيل الكامل لقوانين السوق المنافسة ، الانفتاح الخارجي الممثل باتفاقيات دولية دخلت حيز التنفيذ وغيرها في طريق التنفيذ (مع الاتحاد الأوربي ، منظمة التجارة العالمية ، منطقة التبادل العربي الحر)، و جاء ارتفاع أسعار البترول خلال سنوات الألفينيات ليعطي دفعة إضافية للاقتصاد الجزائري.

ومن اجل إثراء وتحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** التطورات التشريعية والمؤسساتية لنظام الاستثمار في الجزائر
- **المبحث الثاني:** تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر
- **المبحث الثالث:** معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المقترحة لجذبه

## المبحث الأول: التطورات التشريعية والمؤسساتية للاستثمار في الجزائر

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة مراحل ، كل مرحلة تميزت بقوانين وتشريعات جديدة تحكم وتنظم عملية الاستثمار و لاسيما الاستثمار الخاص ، ويمكن القول أنه منذ الاستقلال مر الاستثمار في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية و الظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة، والبيئة التشريعية مهم قيل عنها بأنها خطوة واعدة في مجال الإصلاحات الجارية، تبقى غير مجدية اذ لم يوفر لها الاطار المؤسساتي الذي يضمن لها التنفيذ الفعلي، و في هذا السياق فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات أنشأت من خلالها هيئات و مؤسسات تكون بمثابة الإدارة الفاعلة بتحريك الاستثمار.

### المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

يولى المستثمر الأجنبي اهتماما بالغا للتشريعات واللوائح التي تضعها الدولة المضيفة لتنظيم النشطة الاستثمارية قبل اتخاذ قراره الاستثماري، كونها تمثل المرجع القانوني الذي يحكم وينظم العلاقة بينه وبين الدولة التي يستثمر فيها.

ونظرا لأهمية هذا العامل اكتسبت الجزائر خبرة معتبرة في ميدان تشريع قوانين تنظيم الاستثمارات منذ انتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي فقد قامت بمعالجة قوانين الاستثمارات على عدة مراحل ومستويات مراعاة للخصائص والتغيرات الخاصة في كل مرحلة، وعليه يمكن تقسيم مراحل تطورات من بين القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر إلى أربعة مراحل كالآتي:

1. **في مرحلة الستينيات**

في هذه الفترة تبنت الجزائر قانونين للاستثمار يهدف كل واحد منها إلى معالجة بعض الاختلالات أو مكامن الضعف التي صاحبت تطور الاقتصاد الجزائري، وهذين القانونين هما:

أ. **قانون الاستثمار لسنة 1963**[1]:

إن أول قانون خاص بالاستثمار هو قانون 277/63 المؤرخ في26جويلية 1963، وكان الهدف من ورائه هو جذب الاستثمار الأجنبي فحسب المادة (03) تم الاعتراف بحرية

[1] الجريدة الرسمية، قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963

الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام ، كما أن المادة (23) منه تشير إلى وجوب اندراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة ، إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند إلى القطاع العام، كما أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار، خاصة مع بداية حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون ، لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة .

**ب. قانون الاستثمار لسنة 1966**[1]:

إن القانون الثاني الذي تميزت به مرحلة الستينات جاء مباشرة بعد فشل القانون الأول، والذي لم يعطي أي نتيجة وجاء خاصة بعد التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية.

وقد جاء قانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ليؤكد على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم اعتبارها حيوية، ولكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وقد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة التصريح المسبق (قبل الاستفادة من الحوافز الجبائية) وأنشأ لذلك لجنة وطنية للاستثمار.

**2. فترة الثمانينيات:**

أهم قوانين الاستثمار الصادرة في هذه الفترة هي:

أ. **قانون الاستثمار لسنة 1982**[2]: شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تتمثل في وضع إستراتيجية تنموية تقوم على لامركزية تسيير الاقتصاد الوطني و إشراك القطاع الخاص وهو ما نص عليه القانون رقم 82-13 المؤرخ في **1982/08/21** الذي وضع كيفية إنشاء وتسيير الشركات الاستثمارية.

[1] الجريدة الرسمية، قانون 66-284 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966

[2] الجريدة الرسمية، قانون 82-11المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 80، الصادرة بتاريخ 24أوت 1982.

ب. **قانون استثمار لسنة 1986[1]:**

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة بسبب انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار وبالتالي تدهور إيرادات الصادرات النفطية وتفاقم الديون الخارجية، وارتفاع معدل التضخم ، وفي ظل هذه الظروف الصعبة قامت الدولة بتعديل القانون 82-13 وإصداره في شكل قانون جديد هو القانون 86-13 الذي أضفى تغيرات على ميكانزيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصم صافي قطاع المحروقات، منح عدة مزايا للمستثمرين الجانب لضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية والمشاركة في هياكل التسيير ، وحرية تحويل أرباح المشروع الاستثماري .

3. **فترة التسعينيات:**

شهد مطلع التسعينات توجها جديدا في صيغة التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب يطلب عليها التوجه نحو اقتصاد السوق بسبب الوضع السياسي والأمني المحوج والحاجة الماسة لمصادر تمويل خارجية في تلك الفترة، فقد أعطى للإستثمار الأجنبي المباشر المكانة المرموقة والتي جسدت من خلال القانونين التاليين:

أ. **قانون النقد والقرض لسنة 1990[2]:**

بالرغم من أن القانون 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14 لا يخص تنظيم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر صراحة إلى أن يعطي بنوده حددت وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وبذلك جسد ولأول مرة شعار " الباب المفتوح"، حيث رخص هذا القانون للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج مع تبسيط وتسهيل إجراءات عملية قبول المشروع الاستثماري الى حد كبير.

ب. **قانون ترقية الاستثمارات لسنة 1993[3]:**

جاء القانون 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05 لإلغاء كل القيود والعراقيل التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية وليحدد صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات وتوضيح كيفية عملها والتي تأسست في 1993/10/27، باعتبارها المرجع

[1] الجريدة الرسمية، قانون 86-13 يعدل ويتمم القانون 82-13 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد، وسيرها المؤرخ في 19أوت1986.

[2] الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المتعلق بالنقد القرض، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18افريل 1990.

[3] الجريدة الرسمية ،المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ،عدد 64 ،الصادرة بتاريخ : 10اكتوبر1993.

الرئيسي كل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، كما قدم هذا القانون جملة من الإعفاءات الضريبية المحفزة.

4. **ابتداء من سنة 2000:**

أهم قوانين الاستثمار الصادرة منذ مطلع الألفية الثالثة والى يومنا هذا ما يلي:

**أ. قانون تطوير الاستثمارات لسنة 2001**[1]:

تميز الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 2001/08/20 بالوضوح والتفصيل، حيث جاء لاستحداث مجالات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه كما منح المستثمرين الجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية إضافة إلى تبينه أربعة مبادئ هامة هي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- وضع القيود الإدارية؛
- عدم اللجوء إلى التأميم؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات.

**ب. قانون الاستثمار لسنة 2006**[2]:

لقد تم تعديل المر رقم 03-01 في 2001/08/20. وإصداره في شكل قانون جديد وهو الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 والذي ينهي على ديمومة الضمانات التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- إمكانية الطعن الإداري؛
- المساواة في التعامل مع المستثمرين سواء المحليين او الأجانب؛
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.

[1] الجريدة الرسمية، الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، عدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

[2] الجريدة الرسمية، الأمر 06-08 الموافق 15 جويلية سنة 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

**ت. الأمر المتعلق بقانون المالية (2009)[1]:**

هي عبارة عن شروط جديدة لكل استثمار أجنبي مباشر صادر ابتداء من سنة (2009) وحددت في أربع نقاط أساسية هي كالآتي:

- اجبارية الشراكة في الاستثمارات الأجنبية مع المؤسسات الجزائرية؛
- لا يحق للمؤسسات الأجنبية أن تمتلك أكثر من (49%) من حصتها داخل البلاد؛
- يجب عرض جميع مشاريع الاستثمار على المجلس الوطني للاستثمار بدل الوكالة الوطنية للاستثمار؛
- يفرض على المستثمرين التمويل المحلي دون الخارجي أي الاتجاه الى البنوك العمومية فقط لامتصاص فائض السيولة داخل البنوك الجزائرية.

ان هذه الإجراءات الأربعة تعقد أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه أخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة الى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار عوض الوكالة الوطنية للاستثمار، وهو ما سيجعل دراسة الملفات تتأخر كثيرا، وذلك لأن المجلس الوطني للاستثمار المشكل لا يملك هياكل ناجعة لمعالجة كل الملفات بسرعة، كما أن ذلك سيعمق الفساد والرشوة لاسيما المستثمرين سيكونون مضطرين الى استعمال الوساطة مع رجال السياسة للحصول على تسهيلات وردود سريعة على طلباتهم.

**ث. قانون الاستثمار لسنة 2016 [2]:**

يهدف هذا القانون الى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، حيث تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من مزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تتمثل في:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تتدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] الجريدة الرسمية، الأمر 09-01 المتضمن قانون المالية لسنة 2009 المؤرخ في جويلية 2009، عدد04 ، الصادرة بتاريخ26 جويلية2009.

[2] الجريدة الرسمية، لأمر16-09 يتعلق بترقية الاستثمار، عدد46، الصادر ب 3أوت2016.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملا ك الدولة.
- الاعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

**المطلب الثاني: التطور المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

إن البيئة التشريعية مهما قيل عنها بأنها خطوة واعدة في مجال الإصلاحات الجارية، تبقى غير مجدية إذا لم يوفر لها الإطار المؤسساتي، الذي يضمن لها التنفيذ الفعلي وفي هذا السياق فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات أنشأت من خلالها هيئات ومؤسسات تكون بمثابة الإدارة الفاعلة بتحريك الاستثمار.

ومن أهم ما جاءت به قوانين الاستثمار من وكالات وأجهزة نذكر منها بالخصوص وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MIPI).

1. **المجلس الوطني للاستثمار:**

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد إستراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في اتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين، كما يقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الاستثماري.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل سلطة إدارية مستقلة ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشرة للمستثمر، بل توجه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الاستثمار أي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على وجه التحديد، ويعتبر المجلس إحدى الهيئات المستحدثة في إطار قانون 2001[1].

[1]– الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه وسيره ،عدد55 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006 ،ص:06

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في09 اكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكيلته وتنظيمه وسيره فانه يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته[1].

**أ. تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار:**

يتشكل المجلس من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بترقية الاستثمار.
- الوزير المكلف بالتجارة.
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- الوزير المكلف بالصناعة.
- الوزير المكلف بالسياحة.
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

**2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار[2].

**3. الشباك الوحيد:**

قصد تسهيل إتمام الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المستثمرين تم استحداث هياكل لا مركزية جهوية على المستوى المحلي ،وقد تم إقامة الشباك الوحيد اللامركزي كما هو معمول به في كثير من البلدان الأجنبية ،ويضم هذا الشباك مختلف الإدارات والهيئات المعنية

[1]- الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ،عدد 64 ،الصادرة بتاريخ11 أكتوبر 2006 ،ص:12

[2] الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي 06-356 ،المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، عدد 64،الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ،ص:13

بالاستثمار وذلك قصد تبسيط وتخفيف إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع ،ويضم الشباك الوحيد داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها ،مكاتب إدارة الجمارك ،الضرائب ،بنك الجزائر ،السجل التجاري ،الأملاك الوطنية ،التهيئة العمرانية والبيئة ،العمل ،ومأمور المجلس الشعبي البلدي.

وتحدد المادة(23) من الأمر 01-03 مهام الشباك الوحيد في القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتقديم الخدمات الإدارية إلى كل صاحب مشروع يود الاستفادة منها وينشأ على مستوى كل ولاية[1].

**المطلب الثالث: التطور الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

لاشك في انه كلما كان هناك استقرار ونمو اقتصادي فان ذلك سينعكس بشكل ايجابي على وضع المناخ الاستثماري، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم مكونات الوضع الاقتصادي كأحد عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر.

**1. البنية التحتية:**

بعد توافر البنية التحتية من شبكات الطرق والمطارات والموانئ والخدمات التعليمية والصحية والاتصالات من العوامل التي تحفز على الاستثمار.

وتخلفها يقف عائقا إمام استقطاب الاستثمارات لما يمثله من زيادة في تكاليف افتتاح ويمكن تلخيص أهم مقومات البنية التحتية في الجزائر على النحو التالي[2]:

**أ. خدمات الطرق:**

تتوفر الجزائر على شبكات طرفية طولها 122696 كلم وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي ، و تتحمل هذه الشبكة حوالي (90%) من السلع و البضائع و (80%) من المسافرين،و تم تنفيذ الطريق اليسار شرق غرب الذي غطى مسافة 2000كم ، ومن بين المشاريع في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة(1000) كلم من السكك الحديدية و انجاز (3000) كلم من السكك الحديدية، حيث وصلت طول الشبكة الحديدية في سنة 201 الى (10515)كم.

[1] الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي 06-356 ،المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، عدد 64،الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006

[2] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول2004، ديسمبر2004،ص83.

**ب. خدمات المطارات والموانئ :**

يوجد بالجزائر 35 مطارا ، منها 19 مطارا دولي والتي من بينها مطار الجزائر الجديد الذي يملك طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا وهو مجهز بأحدث التقنيات.

أما في الواجهة البحرية تتوفر الجزائر على 16 ميناءا رئيسي يمكنها استقبال كل أنواع السلع

**ت. الكهرباء والمياه :**

غطت خدمات الكهرباء والمياه بنسبة 95 % من التراب الوطني ، ويتم حاليا تنفيذ عدد من المشاريع لاستكمال توزيع سبكات المياه في مختلف مناطق البلاد .

**ث. الخدمات التعليمية والصحية:**

بلغت نسبة الدارسين 85 % من السكان، حيث يوجد بالجزائر 53 جامعة موزعة على 36 مدينة ، أما بالنسبة للرعاية الصحية، فهي في تطور مستمر.

**ج. الاتصالات:**

شهد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات معتبرة، حيث شكل الجزائر في هذا القطاع أكبر سوق في المنطقة الأورو متوسطية، إذ بلغ عدد خصوص الهواتف النقالة أكثر من 22 خط، في حين بلغ عدد خطوط الهواتف الثالثة 7 مليون خط، أما عن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام الآلي، و الأنترنات، فهي تنمو نموا سريعا، والميل لاستخدامها أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع الجزائي.

**2. حجم السوق:**

تركز أولا الاستثمارات الأجنبية عادة في توجهها إلى بلد معين، على تلبية الاستهلاك في السوق المحلي، وتكون فرص الاستثمار جيدة كل ما كان حجم السوق المحلي كبير، حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوء وفورات الحجم، كما انه كل ما كبر حجم أسوق فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى الزيادة في معدل نموه.

وبالنظر إلى عدد سكان الجزائر، يعد حجم السوق المحلي كبيرا، حيث أفاد آخر تقرير أصدره الديوان الوطني للإحصاءات ان عدد السكان قد بلغ 39 مليون نسمة، مشيرا إلى أن

هذا العدد سيعرف ارتفاعا مطلع 2020 بسبب ارتفاع المستوى المعيشي وتحسن الخدمات الصحية[1].

مما يجعل الاستهلاك المحلي كبيرا ومحفزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما أن الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والذي يربط بين قارتي إفريقيا وأوروبا، ويتوسط دول المغرب العربي يمكنها من النفاذ إلى أسواق دول كثيرة، وأهلة بالسكان كفرنسا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، ليبيا، المغرب، فقرب الجزائر من هذه الأسواق الواعدة يقلل من تكاليف الإنتاج والنقل وهو ما يمثل تعزيزا لحجم السوق المحلي.

**ب. الانفتاح على العالم الخارجي: (اجمالي لصادرات و الواردات)**

و كذا الميزان التجاري حيث سنبين مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي، فالاقتصاد الوطني يرتبط بشكل كبير بالأسواق الخارجية و هذا ما يترجمه الجدول الآتي:

**جدول رقم(1-1) حويصلة نتائج الميزان التجاري فترة(2005-2015)**

| القيمة بالمليون دينار | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات خارج المحروقات | 1099 | 1158 | 1332 | 1937 | 1066 | 1526 | 2062 | 2062 | 2165 | 2582 | 2036 |
| صادرات المحروقات | 43937 | 53456 | 58831 | 77361 | 44128 | 55527 | 71427 | 69804 | 63752 | 60304 | 35724 |
| 4اجمالي الصادرات | 45036 | 54613 | 60163 | 79298 | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 65917 | 62886 | 37787 |
| الواردات | 20048 | 24456 | 27631 | 39479 | 39294 | 40473 | 47247 | 50376 | 54852 | 58580 | 51501 |
| الميزان التجاري | 24989 | 33157 | 32532 | 39819 | 5900 | 16580 | 26242 | 21490 | 11065 | 4306 | -13.714 |

**المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/.**

من الجدول(1-1) يتضح لنا في هذه الفترة(2005-2015) أن نسبة الواردات عرفت تطورا في قيمتها غير أنها شهدت تطور تصاعدي حيث قدرت قيمة الواردات سنة

[1] تقرير الديوان الوطني للإحصاءات،2009 ،ص62.

2005 (20048 مليون دولار) ، حيث استمرت في التصاعد حتى وصلت لأعلى قيمة لها في سنة2014 (58580مليون دولار).

وبالنسبة للصادرات فقد عرفت ارتفاعا ولكن أكبر مما شهدته الواردات، وبالتالي نجد أن قيمة الصادرات وصلت الى أعلى قيمة لها سنة2008(79298مليون دولار)، وأدنى قيمة لها( 37787 مليون دولار)سنة 2015 وهذا ا رجع لانخفاض أسعار البترول.

بينما تبين لنا أن الميزان التجاري سجل لنا فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له سنة (2008) بقيمة (39819مليون دولار) أدنى قيمة له عام(2015) التي سجلت عجزا بقيمة (13.714-مليار دولار)، و هذا راجع للظروف الاقتصادية في هذا العام التي أدت الى انخفاض أسعار البترول و السياسة التقشفية في البلاد، و أخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس معدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

ومنه نستخلص أن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة و تحديد حالته التي تكون إما فائض أو عجز.

### 3. مؤشرات الاقتصاد الكلي[1]:

تعتمد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصادي الكلي للدولة المضيفة، والتي من بينها معدل التضخم، نسبة البطالة، حجم الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات، وهي من أهم العوامل التي تتم دراستها، ومراعاتها من طرف الدولة المانحة للاستثمارات، ومن أجل قرار الاستثمار من عدمه، وذلك اعتبارها الدليل الكلي على حالة لاقتصاد في الدولة المضيفة.

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر ،عن التطور الإقتصادي والنقدي ،(2004،2007،2011،2015).

أ. **معدل التضخم:**

تعد المحافظة على معدلات التضخم منخفضة مهمة في تهيئة مناخ استثماري ملائم، و في ما يلي جدول يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

**جدول رقم(1-2) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة(2000-2015)**

| **السنة** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضخم السنوي المتوسط (%) | 0.33 | 4.23 | 1.42 | 2.58 | 3.56 | 1.64 | 2.53 | 3.68 |
| **السنة** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** |
| التضخم المتوسط السنوي(%) | 4.86 | 5.74 | 3.91 | 4.52 | 8.89 | 3.26 | 2.91 | 4.06 |

**المصدر**: من اعداد الطالب: استنادا الى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

**النشرةرقم01**:سبتمبر 2007، https://www.google.fr/#q=%D8%8C%22http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf%22، ص 24.

**النشرة رقم13**: ماي 2011، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf، ص30.

**النشرة رقم30**: جوان2015 http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf ، ص29.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار اذ بلغ 0.33% مقابل 4.2% سنة 2001و هذا جراء تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2014)، و عرفت معدلات التضخم تراجعا حيث سجلت حد أدنى لها عام 2002 بمعدل 1.42%، وهذا يعود لإتباع سياسة نقدية حازمة، تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم، الا أن معدل التضخم ابتداء من (2006) عرف ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ في سنة(2012) (8.89%)، نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية، لتعاود وتيرة التضخم في الانخفاض حيث وصل سنة 2015 4.06% نتيجة لتدهور سعر الصرف الدينار.

**الشكل رقم(3-1) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة(2000-2015)**

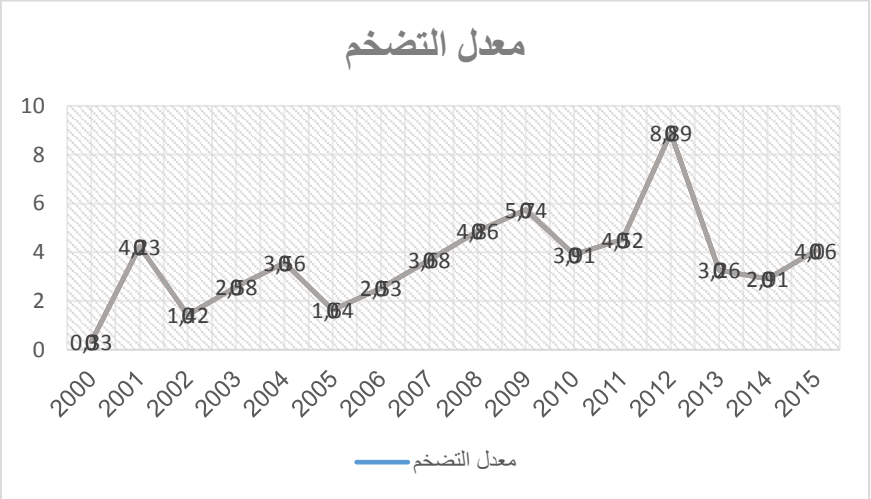


المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى الجدول(1-2)

**ج. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

يعدل حجم الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي، وأداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر أي قطاعات أكثر تحسنا وذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج المحلي، كما يمكن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

**جدول رقم(1-3) تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال(2000-2015)**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%) | 2.2 | 4.61 | 5.6 | 7.2 | 4.3 | 5.9 | 1.69 | 3.39 |
| **السنة** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** |
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام% | 2 | 1.59 | 3.6 | 2.8 | 3.29 | 2.8 | 4.09 | 3.3 |

**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا الى بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG، 2017/05/22.

وتشير البيانات المتعلقة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الموضحة في الجدول، إلى أن معدل نمو الناتج الداخلي شديد التقلب و هذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي ، و ما يبرر ذلك اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات الذي يعتبر المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الخام للجزائر، و بالتالي تغير أسعار البترول لها دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الخام من عدمه، الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل منتظم ومستمر، حيث عرف ارتفاعا مستمرا من 2000 الى غاية 2008، وذلك راجع أن صادرات الجزائر شهدت تحسنا كبيرا مقارنة بالعشرية الماضية، و يعود ذلك في الغالب الى ارتفاع عائدات البترول، أما تراجع الذي عرف انخفاض في معدل النمو في (2008-2009) وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي لا تزال تهز الاقتصاد العالمي، و في الفترة الممتدة من2010 الى 2015 فشهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار حيث تراوح ما بين 208% سنة 2011 و 4.09% سنة2014، حيث تحسنت وتيرة النمو الاقتصادي، وهذا راجع لتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصادي سير إداريا الى اقتصاد السوق تدريجيا، إذ تغير هيكل الاقتصاد ودخل القطاع الخاص في عدة نشاطات اقتصادية إضافة إلى حصة الأسد التي يملكها قطاع الطاقة والمحروقات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتطور مساهمة قطاعات أخرى قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

**شكل رقم (03-02) تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال(2000-2015)**

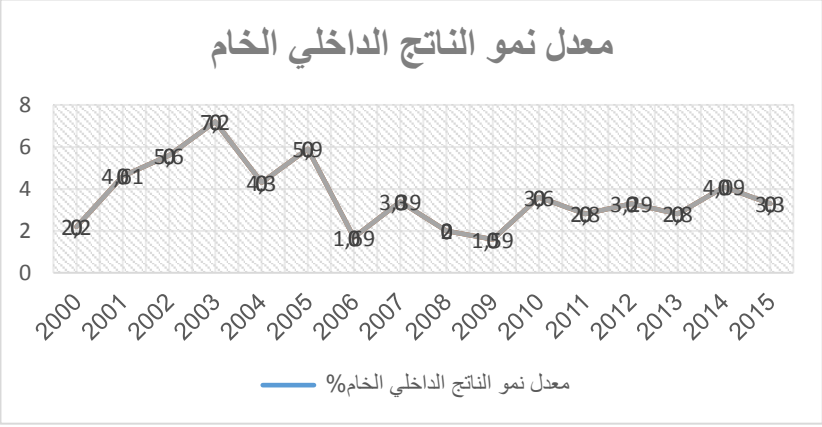


**المصدر**: من اعدادا الطالب اعتمادا على الجدول(1-3)

**ب. مؤشر سعر الصرف:**

لا شك ان استقرار سعر الصرف، يدعم الثقة بالعملة المحلية وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى حد كبير وانطلاقا من الجدول الآتي:

**جدول رقم(1-4)تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015)**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار | 75.31 | 77.26 | 79.68 | 77.37 | 72.06 | 73.36 | 72.64 | 66.82 |
| **السنة** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** |
| سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار | 71.18 | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 93.24 |

**المصدر**: من اعداد الطالب: استنادا الى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

**النشرةرقم01**:سبتمبر 2007، https://www.google.fr/#q=%D8%8C%22http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf%22، ص 15.

**النشرة رقم13**: ماي 2011، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf، ص20.

**النشرة رقم30**: جوان 2015، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf ، ص20.

إن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سجل خلال الفترة 2002/2000، انخفض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار و ذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ( انهيار برجي التجارة العالميين)،حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من75.31 سنة2000الى 79.68 سنة 2002، و قد شهد تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 79.68 دينار مقابل 1 دولار أمريكي سنة 2002 إلى66.82 دينار مقابل 1 دولار أمريكي سنة 2007 ، و هذا راجع ارتفاع أعار البترول و زيادة صادراته، وقد ارجع ببنك الجزائر هذا التحسن في سعر صرف الدينار الجزائري إلى الوضعية المالية الخارجية الصافية والقوية، و في 2008الى 2010 انخفضت قيمة الدينار و ذلك بسبب الأزمة المالية في العالم التي شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة ، في الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كان من أسبابه أزمة منطقة اليورو.

**شكل رقم(03-03) تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015)**

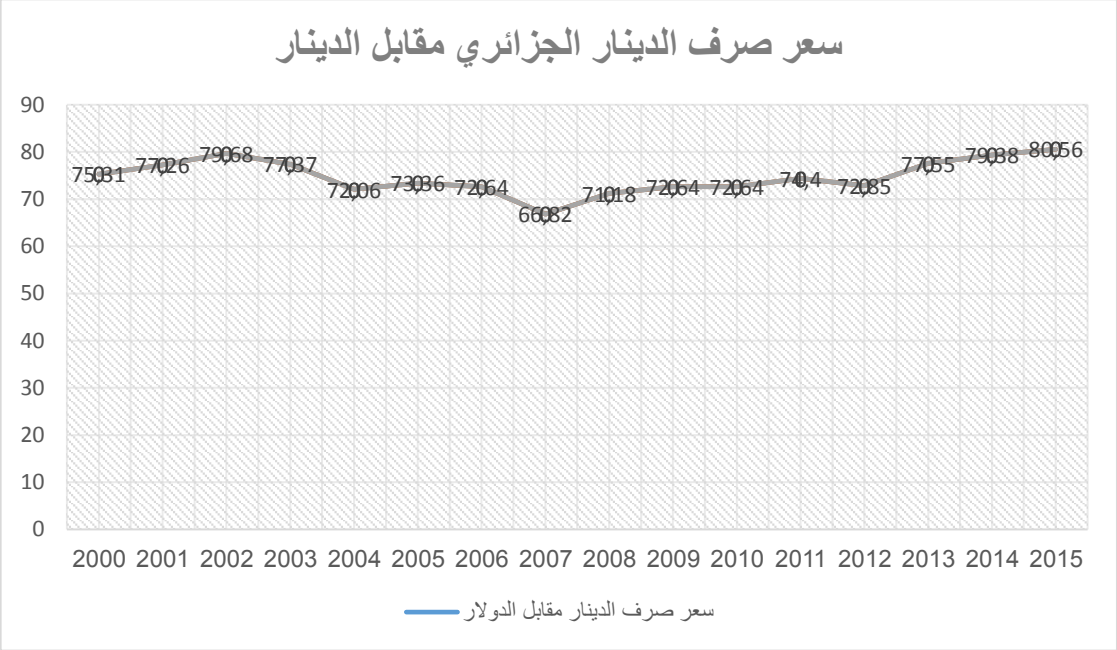


المصدر من اعداد الطالب استنادا الى الجدول(1-4)

**ت. الضريبة:**

كما ذكرنا سابقا فان الاستثمار الأجنبي استثمار طويل الأجل، و بالتالي فان المستثمر الأجنبي يهمه المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الاعفاء، ولهذ سنتطرق لمعدلات الضريبة في الجزائر خلال فترة(2005-2016)

**جدول رقم(1-5) تطور معدل الضريبة في الجزائر خلال(2005-2016)**

| **السنة** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضريبة(%) | 76.90 | 76.6 | 74.2 | 74.4 | 73 | 73 |
| **السنة** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** |
| الضريبة(%) | 73 | 72.8 | 72.7 | 72.7 | 72.7 | 65.6 |

**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا الى بيانات البنك الدولي على احصائيات البنك الدولي

الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/IC.TAX.TOTL.CP.ZS?end=2016&locations=DZ&start=2005 .

.2017/05/22

من خلال الجدول أن معدل الضريبة من فترة(2005-2016) ينخفض بمعدل متوازن حيث انخفض من 76.9 سنة 2005 الى 65.6 سنة 2016، و هذا راجع للسياسة الضريبية المتبعة من الدولة الجزائرية، التي قامت بتحفيزات ضريبية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر.

**شكل رقم(03-04) تطور معدل الضريبة في الجزائر خلال(2005-2016)**

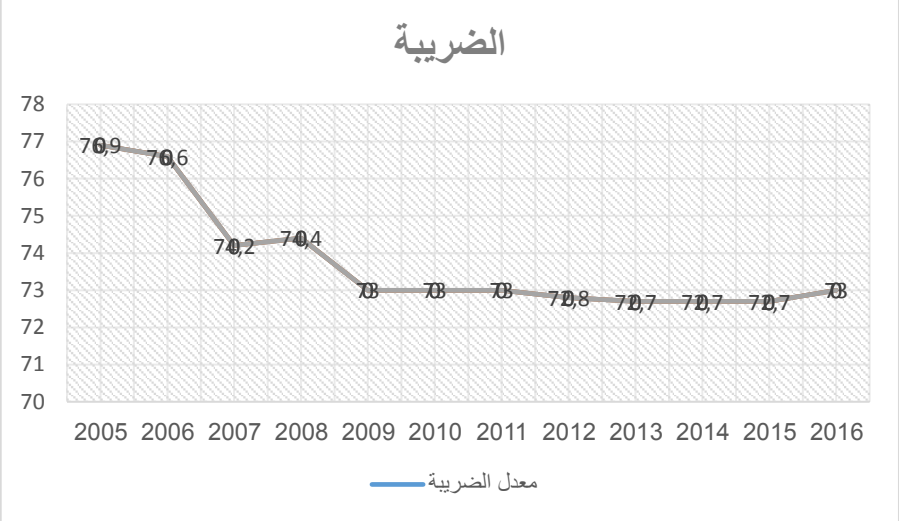


**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا على الجدول(1-5)

**ث. معدل الفائدة:**

احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي و المالي، حيث أنه يمثل حلقة الوصل بين المدخرين و المستثمرين، كما يعتبر أ، داة تعتمد عليها البنوك المركزية في ضبط الكتلة النقدية و التأثير على حجم الائتمان، و الجدول الآتي يوضح تطورات سعر الفائدة في الجزائر.

**الجدول رقم(1-6) تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال فترة (2000-2015)**

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفائدة(%) | 6 | 5.5 | 4.5 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| **السنة** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** |
| معدل الفائدة(%) | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 3.5 |

**المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، الاحصائيات و قواعد البيانات، موقع:** http://www.sesric.org/databases-index-ar.php **، 2017/05/22.**

من خلال ملاحظة معدلات تطور سعر الفائدة في الجزائر، نجد أنها تميزت بقدر عال من الثبات، و ذلك بسبب السياسة المتخذة خلال العقد الأخير من هذه الفترة و التي كانت تهدف الى الحد من معدلات التضخم، حيث استقر معدل الفائدة خلال الفترة(2004-2014) عند(4%)، كما يرجع السبب ثبات سعر الفائدة الى الاستقرار في الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا بتنمية الاستثمار، إضافة لثبات الأسعار الفائدة الحقيقة ساهم في تشجيع الطلب على الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري.

**شكل رقم (03-05) تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)**

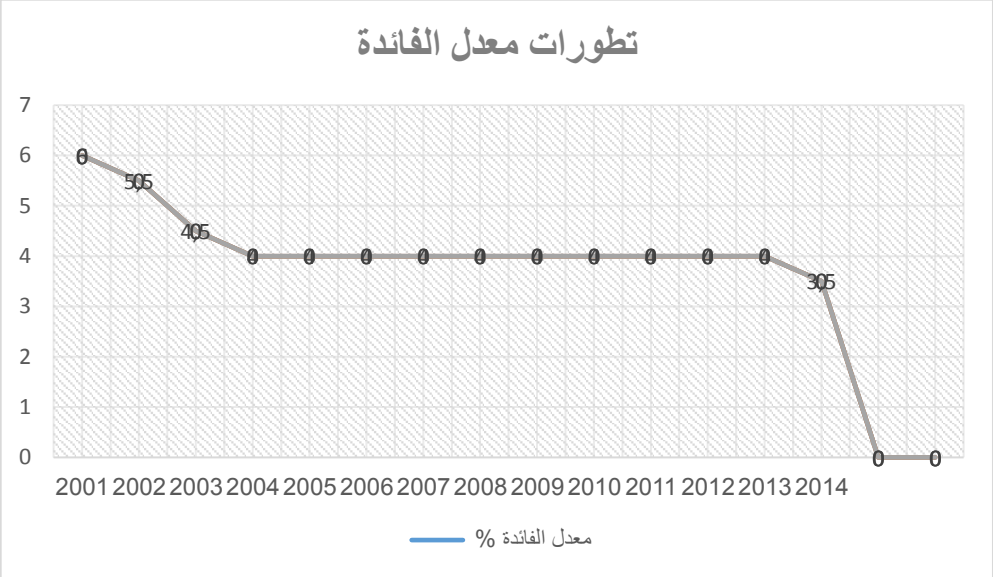


**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا الى الجدول (1-6)

**المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة إصدار العديد من القوانين ومنها قانون النقد والقرض وقانون التجارة والمرسوم المتضمن إنشاء البورصة والقانون الخاص بحركة رؤوس الأموال وقانون المنافسة ، وكذلك الأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمارات و الخوصصة ، وكذا الدراسة والمصادقة على مشاريع قوانين تتماشى خاصة مع تطلعات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وكل هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحسين مناخ الاستثمار هدفها استقطاب حصص أوفر من تدفقات الاستثمار الأجنبي في عالم يوصف بأنه دائم التغيير بكل مكوناته من حيث بروز منافسين جدد ، أنماط جديدة للاستثمار ، أوجه الإصلاح المرتبطة بمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ، والمزايا الأخرى التي تختلف من دولة لأخرى.

## المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر بتحسين المناخ الاستثماري، كما قامت بإصدار قوانين ومنح امتيازات خاصة للمستثمرين سواء من الاتحاد الأوربي أو من خارجه و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية، وهذا ما انعكس إيجابا على زيادة الاستثمارات الأوربية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتوزيع القطاعي والجغرافي له.

**جدول رقم(1-7)تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**

**جدول رقم(1-7)تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**

الوحدة: مليون دولار

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحجم | 1107.9 | 1065 | 633.7 | 881.9 | 1081.1 | 1795.4 | 1661.8 |
| **السنة** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** |
| الحجم | 2593.6 | 2746.4 | 2264 | 2571 | 1500 | 1961 | 1504 |

المصدر: www.andi.dz، 2016

نلاحظ من الجدول(1-7) أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات فقد تميزت الفترة الممتدة بين 2002-2015 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر زيادة بـ 1359 مشروعا والمقدرة بـ 298954 مليون دينار في سنة 2003 مقارنة بـ 2002، في حين سجلت تراجعا خلال سنتي 2004 و2005 ففي سنة 2004 تراجعت بـ 979 مشروع بمقدار 162911 مليون دينار وفي سنة 2005 فتقلص الانخفاض إلى 30 مشروع بمقدار 34116 مليون دينار، أما خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2009 فشهدت زيادات متتالية في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وبنسب متزايدة 4.68%، 9.57%، 14.99%، 16.86%على التوالي، إذ ارتفاعا سنة 2008 والتي سجلت قيمة قدرها 1773545 مليون دينار وبذلك تصل إلى رقم قياسي من حيث الارتفاع، والتي لم تحققه الجزائر خلال طيلة الفترة المدروسة (2000-2015)، و يرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها القطاع لعام 2008 بـ 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته لعام 2007، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في الدول العربية سنة 2008 بعد كل من السعودية

والإمارات، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادتين تراجعت خلالهما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة 40%، كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2009، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تحفظية أثارت الكثير من الجدل، اعتبرها البعض أنها كانت سببا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر سنة 2010، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها شركة بريتش بتروليوم إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات بالجزائر، فهذا الانخفاض الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يستمر طويلا إذ ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية خلال سنتي 2011 و2012 إلى 6999 و7715 مشروعا على التوالي وذلك بمقدار 1352811 مليون دينار و815545 مليون دينار على التوالي والذي يعود لتحسن الظروف الاقتصادية في الجزائر، وبعدها انخفاضا تدريجيا الا فقدت في 2015 857 مليون دولار دفعة واحدة من حجم الاستثمار في فترة عام واحد.

**شكل رقم(03-06) تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال(2002-2014)**

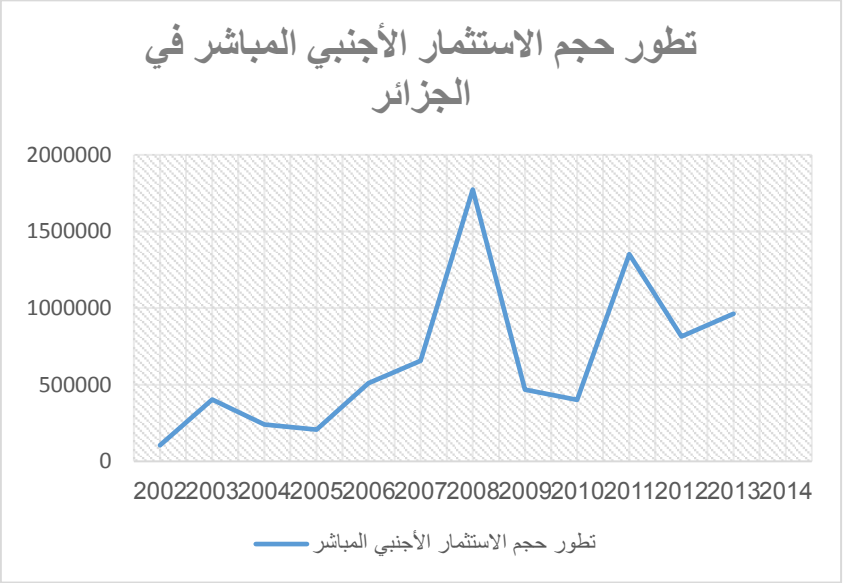


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول (1-7)

**المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

شهد النصف الأول من العام 1999 تسجيل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي جاءت نتيجة تحسن الظروف السياسية و الأمنية و الإعلان عن برنامج اقتصادي وسياسي طموح، فقد تلقت وكالة ترقية الاستثمار تصريحات لمشاريع بلغت خلال 6

أشهر 5318 شروعا بكلفة إجمالية 347 مليار دينار وتوقعات لنشوء 167 ألف فرصة عمل.

**الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائر لذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثمارا في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 و التي يوضحها الجدول التالي:

**جدول رقم (1-8): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2015**

| الأقاليم | عدد المشاريع | المبلغ (مليون دينار) | مناصب الشغل |
|---|---|---|---|
| أوروبا | 377 | 898192 | 76709 |
| فيما بينها الاتحاد الأوربي | 274 | 563346 | 39939 |
| آسيا | 68 | 119506 | 8607 |
| أمريكا | 16 | 65636 | 3346 |
| الدول العربية | 200 | 1267592 | 37842 |
| إفريقيا | 1 | 27799 | 400 |
| استراليا | 1 | 2972 | 264 |
| متعدد الجنسيات | 13 | 89992 | 2086 |
| المجموع | 676 | 2471691 | 129254 |

**المصدر**: www.andi.dz. 2016.

من الجدول(1-8) يتضح أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 274 مشروعا ما قيمته 563346 مليون دينار ثم تليها الدول العربية بـ 200 مشروعا أي بقيمة 1267592 مليون دينار وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا بـ 68 مشروعا بقيمة 119506 مليون دينار، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر.

**الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة 2002-2015.

### 1. الاستثمار في قطاع المحروقات

تشكل المحروقات أكثر من نسبة 95 % من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1967 بالغاز الطبيعي، ويعد الأوروبيون أهم زبائنها، وهو ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التصريح بـ 99 مشروع استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (1991–2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، ويتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظرًا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2002 باستثمار قيمته 2,5مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري[1].

### 2. الاستثمار خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

**جدول رقم(1–9) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002–2015.**

| قطاعات النشاط | عدد المشاريع | النسبة % | المبلغ(مليون دينار) | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 10 | 1.48 | 3117 | 0.13 |
| البناء، الأشغال العامة والري | 121 | 17.90 | 98996 | 4.01 |
| الصناعة | 386 | 57.10 | 1681400 | 68.03 |
| الصحة | 6 | 0.89 | 13573 | 0.55 |
| النقل | 21 | 3.11 | 13172 | 0.53 |
| السياحة | 11 | 1.63 | 420657 | 17.02 |
| الخدمات | 120 | 17.75 | 151335 | 6.12 |
| الاتصالات السلكية واللاسلكية | 1 | 0.15 | 89441 | 3.62 |
| المجموع | 676 | 100 | 2471691 | 100 |

المصدر: www.andi.dz، 2016

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 130.

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الجدول(1-9) على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل والبناء، الأشغال العامة والري والصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 5.10 %، 17.90%، 17.75%على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة والبناء، الأشغال العامة والري والخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات، والتي بلغت نسبتها 68.03.%، 17.02%، 6.12% على التوالي، فهذه القطاعات تتميز بمردودية عالية للشركات الأجنبية، أما بالنسبة للجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة، إذ قامت بتوفير 129254 منصب عمل المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر مغطيين بذلك نسبة 65.52 % من إجمالي مناصب الشغل.

من جهتها، لم تحض القطاعات الأخرى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى معدل 1.48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما أن قطاع السياحة لم يستقطب سوى 1.63% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأس المال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتهيئتها و تطويرها.

**المطلب الثالث: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

تبين من نتائج دراستنا التحليلية أن من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي له تأثير معنوي موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات التي طبقت على مجموعة من الدول، و أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب الى الدول التي تتمتع بمؤشرات اقتصادية قوية و معدل عائد مرتفع.

تبين أن التغير في سعر الصرف له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي الى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها الى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، كما أنها قد تعرض مستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة، و يمكن تفسير العلاقة السلبية بين التغير في سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي في

الجزائر بان نسبة كبيرة من الشركات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر تنتج بهدف الاستهلاك المحلي، وهذا يعني أن عائد هذه الشركات سيكون بالعملة المحلية (الدينار)، و بذلك فان أي انخفاض في قيمة الدينار سيكون له أثر عكسي على المستثمر الأجنبي حين يقيم هذا العائد بالدولار، مما يؤدي الى تخفيض هامش الربح و بذلك يكون مناخ الاستثمار في الجزائر أقل جذبا للمستثمر الأجنبي، و تعتمد الجزائر في تحديد سعر صرف الدينار على قيام السلطات بتعديل أسعار الصرف على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب.

كما يتضح أن التضخم يؤثر على حركة رؤوس الأموال من خلال تأثيره المباشر على حجم الأرباح، فالتضخم يقلص من جاذبية المناخ الاستثماري للبلد المضيف، و من هذا المنطلق للتضخم ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما ارتفع التضخم قل الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.

منذ بداية التسعينات و معدل التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر، و لكن بعد تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي كان يهدف الى زيادة الإيرادات و التقليص من النفقات، طبقت الجزائر سياسة نقدية صارمة لتخفيض التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية، و الملاحظ أن نمو الكتلة النقدية منذ(1990) الى غاية (2000) كانت في حالة تناقص، حيث تراجعت من (23.9%) عام (1992) الى(15.4%) سنة(1994) لتستمر في التراجع حتى (14.4%) سنة (1996)، و هو ما قابلها انخفاض في التضخم مسجلا نسبة قدرها (15%) سنة(1996) و(5.73%-) سنة(1997) و انخفض عام(2002) ليصل الى(3%)، و يرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار و التعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى، إضافة الى سياسة التحكم في الأجور التي طبقتها الجزائر.

الا أن معدل التضخم ابتداء من سنة(2006) عرف ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة (2014) (8.3%)، ومن أهم أسباب ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة، وزيادة مستوى الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع مستويات الانفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الرواتب، وزيادة السيولة الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري (برامج الاستثمارات العمومية).

كما تبين أن الواردات لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و يرجع ارتفاع الواردات في فترة التسعينات الى التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، و من أهمها تحرير التجارة الخارجية و بالضبط تحرير الواردات و ذلك بتخفيض التعريفة الجمركية من (60%) الى(45%) و ذلك خلال الفترة(1994-1997).

كما واصلت واردات السلع معدلها التصاعدي و ذلك بمعدل نمو قدره (20%) خلال السداسي الأول من سنة(2013) مقارنة بنفس السداسي من السنة السابقة، حيث بلغت الواردات(28.38) مليار دولار سنة(2013) مقابل (23.64) مليار دولار سنة(2012).

من المهم الإشارة أن واردات السلع الاستهلاكية غير غذائية التي ازدادت بقوة في (2012)، ساهمت بشكل أساسي في ارتفاع اجمالي الواردات من السلع، و هذا تطور معاكس للهدف الاستراتيجي للجزائر و المتمثل في إحلال الواردات بالإنتاج المحلي، مشكلا بذلك هشاشة ميزان المدفوعات على المدى القصير.

## المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسات المقترحة لجذبه

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، التي أدت الى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، الا أنه لازال غير مؤهل لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

### المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن السياسة الاستثمارية المنتهجة من طرف الحكومة، إلا أن الاستثمار الأجنبي يواجه عراقيل عدة، فنجد منها القانونية والتنظيمية، كما توجه أخرى اجتماعية، اقتصادية وسياسية التي تستفيد بها الجزائر، والتي حالت دون تحسن بيئة الأعمال والاستثمار والتي نذكر منها ما يلي:

1. **محدودية انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على الأداء الاقتصادي و الاجتماعي:**

بالرغم من نجاح الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2001-2014) في ضبط التوازنات المالية النقدية، الا أنها لم تؤدي الى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادي، فالاعتماد المفرط على موارد النفط بنسبة كبيرة في تحقيق النمو مما يجعله تابعا لعوامل خارجية، كما يظهر في الجدول التالي:

**جدول رقم(2-1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي القيمة المضافة(2010-2014)**

| القطاع | الوحدة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | مليار دولار | 34.9 | 36.1 | 34.1 | 33.9 | 33.7 |
| الصناعات التحويلية | مليار دولار | 5.1 | 4.6 | 4.5 | 4.6 | 4.3 |
| بناء الأشغال العمومية | مليار دولار | 10.5 | 9.2 | 9.3 | 9.1 | 9 |
| الخدمات | مليار دولار | 34.8 | 36.1 | 36.4 | 35.7 | 35.1 |

**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا على احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

استمرار تحكم سعر برميل النفط في نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي، يعزز إمكانية استيراد الصدمات الخارجية الناتجة عن انخفاض حاد في سعر برميل النفط و بالتالي إمكانية العودة الى فترة الثمانينات عندما انهارت كل مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تعكس هذه الحالة عدم تثمين الثروة النفطية، كما أن انقطاع الخدمات يشغل مكانة هامة على حساب قطاع الصناعة.

كما أن هيكل الصادرات يتكون في أغلبه من صادرات المحروقات، فالزيادة التي شهدتها الصادرات، و تحسن بعض المؤشرات خصوصا رصيد الميزان التجاري، و تخفيض قيمة العملة المحلية مردها الى ارتفاع أسعار النفط و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(2-2)** تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي(2010-2014)

| القطاع | الوحدة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف | مليار دولار | 74.4 | 72.9 | 77.5 | 79.36 | 80.57 |
| رصيد الميزان التجاري | مليار دولار | 18.2 | 25.9 | 20.1 | 9.31 | 9.4 |
| سعر برميل النفط | مليار دولار | 80.2 | 112.9 | 111.0 | 105.9 | 96.2 |

**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

**2. المعوقات السياسية و التنظيمية:**

بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف و الانفلات الأمني الذي عرفته خلال عشرية التسعينات، و التي كانت سببا مباشرا في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة، فبفضل المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، و تبني مشروع الوئام و المصالحة الوطنية، تمكنت الجزائر من تغير الصورة التي ارتسمت عنها، رغم ذلك بقي التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار السياسي تشتمل الى جانب العنف مدى إقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، و احترام حقوق الانسان، و محاربة الفساد و البيروقراطية وهذا ما يعرف بالحكم الراشد الذي ننظر اليه كمكون رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، و تجسيد مناخ الاستثمار الملائم الذي يبعث عن الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب.

حيث أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات الحكم الراشد، و بالتالي فان الجزائر تعاني ضعفا في فعالية جهاز الشرطة، و استقلالية جهاز العدالة، و احترام القوانين، و نوعية الخدمات المتقدمة، و ضعف تطبيق الحقوق السياسية و احترام حقوق الانسان، و اشراك الكفاءات في رسم السياسات، مما يدل على التأثير السلبي لهذه العوامل على مناخ الاستثمار في الجزائر.

**3. المعوقات القانونية والإدارية**

بالرغم من اصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار و حمايته، و تقديم المزايا و التسهيلات و انشاء الاطار المؤسسي، الا أن عدم استقرار المناخ التشريعي من حيث كثرة التعديلات في القوانين و القرارات المؤثرة على الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، مما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول الى معدلات الربحية المستهدفة قبل بدء النشاط الاستثماري في ظل تشريعات مختلفة و دراسات جدوى اقتصادية أعدت في ضوء تلك القرارات و الأحكام التشريعية قبل تعديلها، و تعتبر الإدارة الجزائرية بمثابة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، و ما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية و الروتين و التعقيد في الإجراءات و انجاز المعاملات و غياب الشفافية، الى جانب تفشي الرشوة، هذه

العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار و تضييع الوقت و افشال العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية و خصوصا الأجنبية.

**4. عدم كفاءة البنية التحتية**

بالرغم من الجهود التي أولتها الجائر لتطوير البنية التحتية خاصة برامج الاستثمارات العمومية مبالغ ضخمة نتيجة ترميمها المتكرر، كما أن شبكات السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلب المستثمرين و الركاب، نتيجة تقادم آلياتها، فقد صدر عن البنك الدولي في عام(2007) مؤشر يشتمل على عدة عوامل منها كفاءة و فعالية الإجراءات الجمركية، وكفاءة شركات نقل السكك الحديدية، و البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات،...الخ، و جاءت الجزائر في مراتب متأخرة في هذا المؤشر الذي يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديا كبيرة يتمثل في ضعف كفاءة الإجراءات المتعلقة بالواردات حيث يحتاج المستثمر الأجنبي الى عناصر الإنتاج من الخارج قد يلجأ الى استيرادها، و بالتالي يصطدم بمختلق القيود و الإجراءات المعقدة، مما يؤدي الى تضييع الوقت و تحمل التكاليف.

**ح. معوقات أخرى:**

بالإضافة الى ما سبق فان هناك مجموعة أخرى من العراقيل لا تقل أهمية عن المعوقات السابقة، و تشكل تحديات حقيقة أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل رقم(3-7) ترتيب معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب أهميتها**

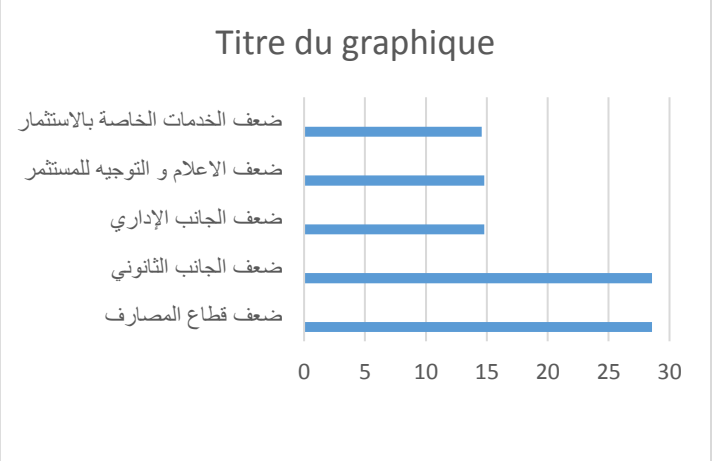


**المصدر**: من اعداد الطالب استنادا الى التقارير السنوية لبنك الجزائر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من الشكل(3-8) نلاحظ أن أهم العراقيل تتمثل في ضعف أداء النظام المالي، و البيروقراطية و ضعف فعالية أداء الحكومة، و ارتفاع مستويات الفساد، و ارتفاع معدلات التضخم و الضرائب، و عدم الاستقرار السياسي و الأمني، و انتشار المخاطر غير تجارية، و ضعف الجهود التسويقية لترويج الفرص الاستثمارية في ظل المنافسة العالمية على جذب هذه الاستثمارات، سواء بطرح دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات المتاح الاستثمار فيها، أو التعريف بالحوافز و التسهيلات و الأحكام القانونية المنظمو للاستثمار الأجنبي المباشر، و عدم توافر الكفاءات البشرية الفادرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**المطلب الثاني: السياسات و الإجراءات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر**

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة الى النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة التحليلية، يمكن صياغة عدد من السياسات والإجراءات التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، و تفعيل دوره في دفع التنمية الاقتصادية.

1. **دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي:**

ان الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار المباشر، سواء تمثل هذا في تحقيق معدلات متزايدة و مرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيق، و هو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي أو تلاقي التقلبات في سعر الصرف و التي يكون لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و من بين المؤشرات التي يجب أن يشملها الإصلاح تحقيق الانفتاح الاقتصادي، استعادة فوة ميزان المدفوعات، واستقرار سعر صرف الدينار، وخفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية، و أخيرا تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.

2. **تنمية الموارد البشرية:**

تركيبة اليد العاملة في الجزائر تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها انخفاض إنتاجية العامل، و ارتفاع نسبة العمالة غير ماهرة الى كثر من نصف قوة العمل،و هجرة الكفاءات،

في ضوء هذه السمات فان جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب تنمية العنصر البشري و رفع مستوى مهارته، و تطوير الكوادر القادرة على التحكم في التكنولوجيا الحديثة، و يمكن تحقيق ذلك من خلال استهداف المتسربين من التعليم غير المؤهلين، و تنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا، كما أن ربط الجامعات و مراكز التكوين بالمؤسسات الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا في الوقت الراهن، اذا أردنا الحد من معدلات البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب دون تكوين أو الحاصلين على شهادات غير مرتبطة بعالم الشغل.

3. **تحسين كفاءة القطاع المالي و المصرفي:**

أصبحت مسألة تحديث البنوك مسألة حتمية لأجل تحسين مناخ الاستثمار، و ذلك من خلال تطوير وسائل تقييم طلبات القروض داخل البنوك، و تطوير و تحديث أنظمة المعلومات البنكية و أنظمة الدفع و استخدام أدوات الاعلام الآلي و الاتصالات الحديثة لربط الشبكات البنكية، و تقديم خدمات و أدوات مصرفية جديدة و متنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة و مواجهة ظاهرة التعثر و ما يتبعها من تأثير سلبي على أداء البنوك.

4. **توفير خريطة استثمارية لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار والقطاعات التي تشملها:**

يعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة و حجمها و القطاعات الرئيسية المراد تنميتها، و تعد الخرائط الاستثمارية عنصرا رئيسيا في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشمل هذه الجهود ابرام الاتفاقيات الدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات، و من أهمها الغاء الازدواج الضريبي و تسهيل إعادة انتقال الأرباح ورأس المال و غيرها، و إقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية في الجزائر و الحوافز المقدمة و الخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الفرص، و يلعب الجانب الترويجي دورا هاما في نجاح استراتيجية الحكومة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو الأمر الذي يتطلب توفر الموارد البشرية المدربة و القادرة على اقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الجزائر، و التركيز على الجوانب الإيجابية التي تقدمها الجزائر و على القوانين التي يمكن للمستثمرين الأجانب الاعتماد عليها لضمان نجاح استثماراتهم.

**5. تعزيز الانفتاح التجاري و الإقليمي:**

من المتوقع ان يتحقق تلازم بين الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة، سواء في اطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو شراكات عربية، أو الشراكة في اطار الاتحاد المغاربي، حيث ينتج عن هاته اتفاقيات اثار توسعية على تدفقات الاستثمار، ويتطلب الانفتاح الاقتصادي في الجزائر تحسين البنية الأساسية التحتية(موانئ، مطارات، طرق، الاتصالات والكهرباء)، و اشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ويجب السعي نحو تفعيل تكامل اقتصادي إقليمي مع تونس و المغرب، الذي بدوره يخلق سوقا إقليميا كبير يشكل عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية.

## خلاصة فصل

لقد تبين لنا من خلال الفصل أن المناخ الاستثماري السائد حاليا في الجزائر على الرغم من الجهود المبذولة، يواجه مجموعتين من الأسباب تعيق الاستثمار في الجزائر، تتمثل المجموعة الأولى بالسياسات المالية و النقدية المتبعة من طرف الحكومة للتأثير على المتغيرات إيجابا أو سلبا، و تتمثل المجموعة الثانية في الوضع الإداري و التشريعي، و كذا الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، و أخيرا درجة الثقة في النظام المصرفي الذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع، و في خضم متطلبات العولمة و ما تفرضه المؤسسات الدولية، أعطيت الأولية لآليات اقتصاد السوق من خلال تحرير التجارة الخارجية و فتح المجال للقطاع الخاص، و اصلاح القطاع المصرفي و المالي، وتشجيع الاستثمار المنتج و السعي لخلق مناخ اقتصادي تنافسي.

رغم تبني هذه واصلت الدولة انتهاج سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق العام الذي أخذ شكلا جديدا يتمثل في برامج متعددة السنوات لدعم التنمية الاقتصادية، حيث أتت هذه البرامج كنتيجة لارتفاع إيرادات ميزانية الدولة المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار المحروقات، كما أن قانون المالية التكميلي لسنة(2009) الذي شغل بال الكثير من الاقتصاديين داخل الوطن وخارجه، جاء بمواد قانونية تقيد الى الحد ما نشاط المتعامل الأجنبي كقاعدة من باب حماية الاقتصادي الوطني، و هو شيء ليس بالجديد فقد سبقتنا اليه الكثير بالجديد فقد سبقتنا اليه الكثير من البلدان.

بصفة عامة لقد توصلنا من خلال ها الفصل الى هدفنا المنشود ألا وهو تحديد أهم العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسة التحليلية المتحصل عليه في هذا البحث، وهي الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الواردات، وأخيرا التضخم.

# الخـــــــاتمـة

## الخـــــــاتمـــة

أصبح الاستثمار يلعب ودورا مؤثرا و إيجابيا في عملية النمو الاقتصادي، حيث تلجأ اليه الكثير من الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية كالفقر و البطالة، و نتيجة لذلك أخذت بوادر المنافسة بين الدول المختلفة لجذب الاستثمارات الدولية، حيث عملت هذه الدول على تحسين بيئتها الاستثمارية من خلال الحوافز و القوانين المشجعة و الجاذبة للاستثمار، والجزائر كغيرها من دول العالم و ضمن توجهها لتحقيق نمو اقتصادي و اجتماعي متكامل، ركزت على عملية الاستثمار باعتبارها من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و المخططات التنموية، حيث عملت الجزائر على إيجاد و بعث المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التشريعات التي سنتها لهذا الغرض ، حيث سمح الأمر رقم 03-01 لسنة 2001 ببعث تشريع جديد للاستثمار الذي نص و لأول مرة على مبدأ حرية الاستثمار ، و الإطار الدولي لمعالجة الاستثمارات من خلال إبرام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية لحماية الاستثمارات الأجنبية .

إن تنفيذ الجزائر لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات، تبين رغبتها في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، فعملية التحول من نظام اقتصادي ممركز إلى اقتصاد السوق، فرضت على الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1990 سياسة إصلاح هيكلي، سمحت إلى حد ما بإعادة التوازن الاقتصادي الكلي و تحرير الاقتصاد، توسيع و تطوير القطاع الخاص و جعله أكثر ديناميكية ، و تزايد في حجم المشاريع الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية ، و ذلك بفضل الإرادة القوية التي أبدتها الجزائر لاستقطاب، و تطوير الاستثمار باعتباره محرك التنمية و النمو الاقتصادي، فأرست لذلك العديد من التشريعات و القوانين، كما أنشأت العديد من المؤسسات المؤطرة للاستثمار و على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ( A.N.D.I) ، و تخصيص صندوق وطني للاستثمار (CNI) ، و تكفل وزارة بشأن الاستثمار و هي وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MIPI) ، و ذلك أملا في بعث و إرساء مناخ استثماري و بيئة أداء للأعمال محفزة للمستثمرين، و ضمن الوجه الرامي الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر شرعت الجزائر تدريجيا في وضع الاطار التشريعي و المؤسساتي المناسبين لذلك، و يعتبر الأمر رقم 06-08 المؤرخ في (2006)

المتعلق بتطوير الاستثمار أحدث تشريع في هذا المجال و الذي نص و لأول مرة على مبدأ حرية الاستثمار، والتي طبقت و ذلك من خلال ابرام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الى القيام بتجربة دولية تنموية تختلف عن التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا الى تصميم استراتيجية بعيدة المدى تهدف الى انعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، و تنشيط الطلب الكلي، وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بعد دراسة موضوع مناخ الاستثمار في الجزائر، اتضح أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل بسبب اتباع العديد من السياسات الاقتصادية و من أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه، مما أدى الى الإسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي، و الاهتمام بالاستثمارات الخاصة و الأجنبية التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري، على الرغم من ذلك فان كل الجهود المبذولة لم تكن كافية لإزاحة و محو الآثار السلبية للاقتصاد الجزائري، و هذا ما يقودنا للقول بأن توافر الإطار التشريعي المناسب للاستثمار لا يكفي وحده لترقية الاستثمار، إذ أن تحسن مناخ الاستثمار يرتبط و يتوقف بالدرجة الأولى على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة و غير بيروقراطية و جهاز مصرفي متطور و تشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية ولا يمكن تحقيق ذلك الى بوضع استراتيجية شاملة.

وانطلاقا من هذا الطرح العام حول مناخ الاستثمار في الجزائر ، نقوم فيما يلي بعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ، ثم نقدم بعض الاقتراحات التي نرى أنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

## 1. النتـــــائـــــــــــــج

### أ. نتائج إختبار الفرضيات:

- فيما يتعلق بالفرض الأول و الذي يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم وسائل التمويل الخارجية البديلة للتمويل عن طريق المديونية، فيؤكد اشتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة تدفقاته الصادرة و الواردة، و تراكم رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي العالميين، على أنه أهم مصادر التمويل الخارجي الطويل الأجل.
- فيما يتعلق بالفرض الثاني للدراسة و الذي ينص على أن المناخ الاستثماري بالجزائر متنوع و خصب و جاذب للمستثمرين، فقد أثبتت الدراسة أن الجزائر أن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلا التي تجعلها قطبا اقتصاديا كبيرا، وهذا بفضل موارد طبيعية و بشرية و الموقع الجغرافي ممتاز، الذي يؤهلها لاستقطاب الاستمارات الأجنبية، لكن مناخ الاستثمار في الجزائر مزال يشكل عقبة أمام المستثمرين ،بسبب استمرار أداء الاقتصاد بأسعار النفط، وثقل الجهاز الإداري، وضعف النظام الماي.
- فيما يتعلق بالفرض الثالث والذي فيه أن البرامج الاستثمارية العمومية المتتالية سمحت بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد توصلنا من خلال دراستنا التحليلية المتحصلة عليها أن أهم مؤشرات التوازن الكلي المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هي الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الواردات، و التضخم.

### ب. نتائج الدراسة:

- أن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد، و انعكست بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي و على تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى مكاسب أخرى متعددة ، و هو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات و استكمالها و خاصة برنامج الخصخصة الذي لم يرق إلى المستوى المطلوب .

- أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمارات، كمشكل الحكم الراشد ، و البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية و المصرفية ، و تعطل برنامج الخصخصة ، مشكل العقار الصناعي ، و مشكل الرشوة و الفساد المتنامي ، و التأخر في الهياكل القاعدية.

**2. الاقتراحـــــــــات:**

من اجل تحسين مناخ الاستثمار و الحد من العوائق التي تعترض المستثمرين ، نقدم فيمايلي أهم الاقتراحات التي تساهم حسب رأينا في تحسين مناخ الاستثمار و ذلك بالاستعانة بنتائج القياس الكمي ، بالإضافة إلى دراسة عدد من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

- لا يمكن الاعتماد على الحوافز الضريبية وحدها كأساس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و لكن لا بد من توافر حزمة أخرى من الحوافز الايجابية ، مثل سهولة و سرعة الإجراءات و إمكانية إتمامها من خلال وجهة إدارية واحدة ( الشباك الوحيد ) ، و لا يقتصر دور هذه الجهة على الإجراءات الإدارية فقط بل يمتد إلى تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمرين و تسيير التعامل مع الجهات الحكومية ، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة البنية الأساسية ، و حماية حقوق الملكية الفكرية ، كما يجب الاهتمام بتنمية مهارات العاملين حيث أن انخفاض تكلفة اليد العاملة ليست محدد هام للاستثمار الأجنبي إذا لم تكن هذه العمالة مدربة .
- رغم أن الحوافز الضريبية لم يعول عليها كثيرا لجذب الاستثمارات المباشرة، إلا أن المنافسة مع دول عربية أخرى مستقطبة للاستثمار الأجنبي بصفة عامة و دول الجوار بصفة خاصة، تقتضي تطوير النظام الضريبي الجزائري و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية خاصة التركيز على الصناعة.
- تغيير ذهنيات و سلوكيات ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ ، دون إهمال نقابات العمال المؤثرة ، وإقناعهم بأن القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ليس مصدرا لنهب و ابتزاز الأموال بطرق ملتوية غير مشروعة ، كما أنه في المقابل ليس أداة لاحتكار الخيرات و إنما هو وسيلة تفعيل للاقتصاد وتنمية الموارد وتكوين لثروة المجتمع .

- إعادة هيكلة و إصلاح القطاع المالي و المصرفي و تحسين أداء العاملين فيه ، فكثير ما تتسبب البنوك من خلال أداء العاملين فيها و القائمين عليها من تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين و توجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى ، فالحصول على القروض والتمويلات الضرورية عادة ما تمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد ، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز و علاقات المحسوبية و الارتباط بمراكز النفوذ .
- إعطاء العناية الكافية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال ، من خلال برامج متكاملة لترقية البيئة الرقمية من جهة، و استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة كاستغلال معاملات النقد الإلكتروني لتشجيع التجارة الإلكترونية .
- مواصلة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه لا يمكن انتظار دخول المستثمرين الأجانب ما لم يقم المستثمرين الوطنيين أنفسهم بتأسيس شركات جديدة تثبت ثقتهم في المناخ الاستثماري، و تؤكد جدوى الاستثمار.
- في اطار مسمى تنويع الاقتصاد الجزائري بهدف الخروج من التبعية للمحروقات، تبرز أهمية تطوير الاستثمار المنتج، و من ثم ضرورة تحسين مناخ الاستثمار استنادا الى أحسن التجارب في البلدان الناشئة، وذلك لإرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات.

**تـــم بحمد الله**

# قـــائمـــة المـراجـع

## قـــــائـــمة المراجـــع

### المراجع باللغة العربية

**أولا. الكتب:**


1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001.
2. أبو قحف عبد السلام، **السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
4. النجار سعيد، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، القاهرة، 1991.
5. النجار فريد، **نظريات التمويل ونماذج الاستثمار**، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر،1998.
6. الخطيب خالد راغب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البادية، الأردن، 2009.
7. السمرائي محمود دريد، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006.
8. حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البادية، الأردن، 2009.
10. زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة، الأردن، 2011.
11. شموط مروان، كنجو عبدو كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
12. شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الأهلية، الأردن ،2002.
13. صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

**14.**صيام أحمد زكريا، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

**15.**عباس علي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007.

**16.**عبد الرحمن الهيني نوزاد، **منجد عبد اللطيف الخشالي**، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2007.

**17.**عبد المجيد، عبد المطلب، **العولمة ومنظماتها، شركاتها وتداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

**18.**قبلان فريد أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

**19.**قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

**20.**لطفي علي، لطفي علي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

**ثانيا. الرسائل والأطروحات الجامعية**

1. بن حسين ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2007.
2. بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف،2007.
3. زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2014.
4. زغبة طلال، **مناخ الإستثمار في الجزائر: واقع و أفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007 – 2011**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي،2009.

5. زودة عمار، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
6. سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
7. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ،2004.
8. فضيل فارس، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.
9. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
10. كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
11. مجعولي صفية، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير في المالية والاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
12. مودع إيمان، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991، 2007)**، رسالة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن 2010.
13. نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

**ثالثا. التقاريـر والمجلات:**

**1.** التقارير السنوية لبنك الجزائر، عن التطور الإقتصادي و النقدي،(2015،2011،2007).
**2.** تقرير الديوان الوطني للإحصاءات،2009.
**3.** المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول2004، ديسمبر2004.

4. مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، **تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار** ،منشورات قطاع الدراسات التنموية ،مصر ،2004.

**رابعا. الملتقيات العلمية:**

1. خبابة عبد الله، مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار،2008.
2. قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الاغواط، الجزائر، 08-09 افريل 2002.

**خامسا. قوانين وتشريعات:**

1. الجريدة الرسمية، قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963
2. الجريدة الرسمية، قانون 66-284 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966
3. الجريدة الرسمية، قانون 82-11المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 80، الصادرة بتاريخ 24أوت 1982.
4. الجريدة الرسمية، قانون 86-13 يعدل ويتمم القانون 82-13 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد، وسيرها المؤرخ في 19أوت1986.
5. الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المتعلق بالنقد القرض، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18افريل 1990.
6. الجريدة الرسمية ،المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ،عدد 64 ،الصادرة بتاريخ : 10اكتوبر1993.
7. الجريدة الرسمية ،الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ،عدد 47 ،الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
8. الجريدة الرسمية، الأمر 06-08 الموافق 15 جويلية سنة 2006 ،المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
9. الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه وسيره ،عدد55 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006 .

10. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ،عدد 64 ،الصادرة بتاريخ11 أكتوبر 2006 .
11. الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي 06-356 ،المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، عدد 64،الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
12. الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي 06-356 ،المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، عدد 64،الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
13. الجريدة الرسمية،الأمر 09-01 المتضمن قانون المالية لسنة 2009 المؤرخ في جويلية 2009 ،عدد04 ، الصادرة بتاريخ26 جويلية2009.
14. الجريدة الرسمية، الأمر16-09 يتعلق بترقية الاستثمار، عدد46، الصادر ب 3 أوت2016.

**سادسا. مواقع الانترنت:**

1. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

www.andi.dz

2. **التقارير السنوية لبنك الجزائر(2015،2011،2007):**

https://www.google.fr/#q=%D8%8C%22http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf%22.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_07.pdf
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf

3. **بيانات البنك الدولي:**

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

4. **مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، الاحصائيات و قواعد البيانات:**

**http://www.sesric.org/databases-index-ar.php**

## 5. اللغة الفرنسية:

1. O.C.D.E, définitions des référence détallé des investissements internationaux, Paris, 1983.
2. UNCTAD, foreign direct investment and de5vlopment, ite/πt/10, vol L,new york,1999.